جمعية البلاغ الثقافية
Al-Balagh Cultural Association

البتكوين..
عُملة بثلاثة وجوه

نورالدين قلالة

البتكوين..
عُملة بثلاثة وجوه

تأليف
نورالدين قلالة

رقم الإيداع بدار الكتب القطرية: 692 / 2018 /Legal Deposit No

الرقم الدولي (ردمك): 0 / 717 / 00 /ISBN/978/9927

ترخيص رقم (٢٠١٨/٥)
إدارة الجمعيات والمؤسسات الخاصة
وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية

جميع الحقوق محفوظة
لجمعية البلاغ الثقافية

الطبعة الأولى
١٤٤٠هـ - ٢٠١٨م

البتكوين..
عُملة بثلاثة وجوه

تأليف
نورالدين قلالة

الفهرس

مقدمة 7
فصل تمهيدي: التاريخ البشري..من المقايضة إلى البتكوين 11
- متى بدأ البشر باستخدام "العُملة" وكيف ظهرت "البتكوين"؟ 11
- العملات والنقود في التاريخ الإسلامي 14
الفصل الأول: من العملة العينية إلى العملة الإفتراضية 19
- ماذا نقصد بالعملة الإفتراضية أو الرقمية؟ 19
- ماهي البتكوين ومن هو مُخترعها؟ 20
- كيف ظهرت البتكوين ؟ 22
- ما هي خصائص البتكوين؟ 25
- التعدين وإنتاج البتكوين 27
- لماذا يخافون البتكوين ؟ 29
- الاعتراف الدولي بالبتكوين 31
الفصل الثاني: البتكوين بين الشريعة والحياة 33
- التراث الفقهي والعملة 37
- هل التعامل بالبتكوين حلال أم حرام؟ 41
- العملات الرقمية حرام، فهل العملات الورقية حلال؟ 44
- مؤتمر الدوحة للمال الإسلامي 47
- لماذا تأخر فصل العلماء في قضية البتكوين؟ 53
الفصل الثالث: مستقبل ومصير البتكوين والعملات الرقمية 55
- بتكوين الأداة المجهولة لتبييض الأموال السوداء 56
- مخاطر وتأثيرات البتكوين على الاقتصاد العالمي 60
- خاتمة 63

مقدمة

منذ بزوغ فجر الإنسانية وعصر ما قبل التاريخ، وقبل حتى اختراع الكتابة السومرية في العراق، وتشكل العصور الجيولوجية والعصور الحجرية والتقسيمات الزمنية، بدأت البشرية تعرف "العُملة" بغض النظر عن طبيعتها، وباختلاف أشكالها ومظاهرها وقيمها. بدأت البشرية تتعامل أولا بالمقايضة، فكان البشر يستخدمون طريقة المقايضة بدلاً من الأموال لشراء السلع أو تبادلها، وكانت مقايضة الماشية والأغنام أحد أقدم أشكال المقايضة، إضافة إلى الخضراوات والحبوب.

ومع التطور البشري انتقل الناس للتعامل بالذهب ثم بالفضة والدينار والدرهم ثم بالعملة الورقية ثم بالعملة الرقمية والرصيد الرقمي إلى أن ظهرت العملة الافتراضية، التي انتشرت في العشر سنوات الأخيرة كالنار في الهشيم، وأصبحت تعد بمئات الأنواع، لكن أشهرها وأقواها على الإطلاق هي عملة تسمى "البتكوين" التي تسيطر على أكثر من 40 % من سوق العملات الرقمية.

من خلال تتبعنا لتاريخ العملات وتطور المعاملات بين البشر، وما كتب حول هذا الموضوع وجدنا أن السبب الرئيسي والمباشر الذي أدى إلى ظهور شيء اسمه "العُملة" هو انهيار نظام المقايضة، فلم يكن ظهور النقود نتيجة لاختراع فرد واحد، كما لم يكن تداولها نتيجة لعقد اجتماعي بين الأفراد، وانما كان وليد الحاجة إليها.

وعليه عندما أصبح نظام المقايضة قاصرا عن مجاراة التطور الحضاري الذي ساد المجتمعات، وتبين أنه ليس الصورة المثلى للتبادل واتمام المعاملات الاقتصادية، كان التخلص من هذا النظام ضرورة ملحة بسبب عيوبه الكثيرة، كصعوبة إيجاد مقياس واحد للتبادل، وعدم توافق رغبات البائع والمشتري في نفس الوقت، وصعوبة توفر وسيلة عامة صالحة لاختزان القيمة، وصعوبة توفر وحدة مناسبة للدفع، وصعوبة تجزأة بعض

السلع. فكانت مسألة استبدال نظام المقايضة بشيء ما اسمه "العملة" حاجة ماسة وضرورية.

ولكن السؤال الذي يطرح حاليا، هل مثلما كان انهيار المقايضة سببا في ظهور العُملة بشكلها البدائي الأول، سيكون انهيار العملة الورقية سببا رئيسا ومباشرا في سيطرة العملات الرقمية على عالم المال والأعمال؟

لقد اصطلح في أدبيات الوصف القول "وجهان لعملة واحدة"، كتعبير عن متلازمان يُكمِّل أحدهما الآخر، أو تعبير عن الازدواجية في التعامل، أو تعدد واختلاف الصور والوجوه لجسم واحد.

ولكن لماذا البتكوين لديها ثلاثة أوجه؟

في الواقع أن لكل عملة وجهان لا ثالث لهما، لكن التعامل مع البتكوين من منطلقات شرعية إسلامية – من وجهة نظري – لا يتحمل وجهان فقط، بل ثلاثة وجوه. فهي – أي البتكوين– عملة قد يكون التعامل بها حلال، وقد يكون حرام شرعا، أما الوجه الثالث فهو الجانب الخفي في هذه العملة، الجانب الذي لا يراه الكثيرون، والذي من شأنه أن يحدد ما إذا كانت حلالا أم حرام؟ فالجهل بهذه العملة وعدم توفر المعلومات الكافية لتحديد أوجه البتكوين وكيفية التعامل بها، هو أخطر ما نواجهه في تحديد صورتها النهائية بالنسبة لنا، ومن ثم اختيار القنوات والطرق سواء لمواجهتها أو التكيف معها أو الاندماج في نظامها بشكل كامل.

هناك قصور في المعلومات، وشح رهيب في توفر المراجع العلمية المتخصصة، خاصة في اللغة العربية، أما في اللغة الإنجليزية واللغات الأخرى، فمعظم المراجع تتناول جوانب تقنية محظة عن البتكوين "والبلوكشين" والعملات الرقمية وتشرح أصلا كيف

يمكن الاستفادة منها ماديا، كما أن بعضها مجرد مداخل قديمة لفهم البلوكشين، ومع ذلك فالمراجع الإنجليزية هامة جدا لفهم ظاهرة العملات الرقمية بصورة أوسع، ومن هنا، من هذا المنبر، أوجه نداء للمترجمين العرب إلى محاولة ترجمة بعضها خدمة للقارئ العربي.

ويبقى أن الجهل الذي يخيم حول "البتكوين" وأخواتها..أدى بشكل أو بآخر إلى كثرة الأسئلة حولها، وقلّص من حرية حركة أهل الاختصاص في إبداء الرأي الشرعي حيالها، سواء من حيث انتاجها وتداولها أوالتعامل بها.

وبالتالي فإن هذا الغموض الذي يكتنف ظروف وملابسات ظهور وتطور هذه العملة "الجديدة- القديمة" التي يصفها بعض الشرعيين بـ"النازلة"، رغم أنه مر على ظهورها أكثر من عشر سنوات!، هو ما دفعني في واقع الأمر إلى طرح الموضوع بشكل أوسع كمحاولة أولية لتأسيس مناقشة علمية وفقهية لهذه المسألة، التي أصبحت تشغل بال كثير من الشباب والشيوخ.

فماهي هذه العملات الرقمية أو الإفتراضية؟ ما هي البتكوين؟ كيف ظهرت ومتى ومن يقف خلفها أو يدعمها ويوجهها؟ ماهي الجهات التي تتحكم فيها و ما طبيعة هذه الجهات؟ هل هي حكومية أو مؤسساتية أو أمنية أو فردية؟ هل البتكوين عملة شعبية لا تتحكم فيها أي جهة؟ من هم الأشخاص الذين يتداولونها وما هي أهدافهم؟ هل هدفهم الربح فقط؟ ومن ثم هل هذا الربح حلال أو حرام؟ هل آن الأوان لنحدد ونحكم على هذه العملات بالإيجاز أو التحريم أو المنع أم ليس بعد وماذا ننتظر؟ هل نحن بحاجة إلى هيئة أو هيئات فقهية "متخصصة" للبت في هذه المسألة؟ هل سنكون بحاجة إلى توحيد هذه الهيئات إذا ما فرضت علينا هذه العملات الرقمية كما فرضت علينا العملات الورقية من قبل؟

في خضم كل هذه الأسئلة وغيرها، يجب أن نعترف أن معظم ما كتب حول الموضوع قليل جدا ولا يف بالغرض، وجل الأحكام التي صدرت في حق هذه العملة لحد الآن، سواء كانت شرعية أو غير شرعية، هي أحكام "غيركاملة"، أو يعوزها جوانب عدة.

إن موضوع العملات الرقمية وعلى رأسها البتكوين، موضوع جديد وصعب ومعقد، ويحتاج إلى بحوث عميقة ومتخصصة، ودراسات علمية وفقهية واقتصادية وليس مجرد إطلاق أحكام وقيم على "نظام نقدي عالمي جديد"، يوشك أن يُفرض علينا، وما نعرفه عنه أقل بكثير عما نجهله.

فصل تمهيدي: التاريخ البشري..من المقايضة إلى البتكوين

متى بدأ البشر باستخدام "العُملة" وكيف ظهرت "البتكوين"؟

اتفق معظم – إن لم نقل كل – العلماء والمؤرخون والباحثون في تاريخ العملات، على أن ظهور أول "عُملة" معروفة في التاريخ البشري كان عام 600 قبل الميلاد، في عهد الملك أليياتيس ملك "ليديا"، التي تعدُّ جزءًا من تركيا الآن، ثمّ تطوّرت العملات المعدنيّة إلى أوراق نقديّة عام 1661 ميلاديًا، ولم تصدر أول بطاقة ائتمان سوى عام 1946.

الباحث تشابوروخا كوسيمبا، أستاذ الأنثروبولوجيا بالجامعة الأمريكية، وفي مقال له بعنوان "أصل المال..متى بدأ البشر باستخدام القطع النقدية؟" نشره في موقع "ذا كونفيرزيشن–The conversation[1] " يتحدث باختصار عن تاريخ نشأة العملات ويصف تجربته الشخصية في التنقيب عن العملات الأثرية، ويتفق مع كثير من الباحثين، بأن تاريخ استخدام البشر للعملات النقدية يعود لنحو 40 ألف سنة.

ويؤكد تشابوروخا كوسيمبا أن أول شكل معروف للعملة هو "الشيكل" الذي نشأ في بلاد بين النهرين منذ ما يقرب من 5000 عام، وتعود أقدم العملات المعروفة إلى ما بين 600 و650 قبل الميلاد في آسيا الصغرى، حيث استخدمت النخبة في كل من مملكة ليديا ومدينة أيونية الفضة والذهب المدموغ لدفع رواتب الجيش.

لكن ظهور النقود لم يأت هكذا مرة واحدة، بل مرّت النقود بمحطات ومراحل عديدة قبل أن تصل إلى عملة "البتكوين" الإلكترونيّة التي نعرفها اليوم، ولعل أبرز هذه المراحل[2] هي كالتالي:

1- تشابوروخا كوسيمبا ، "أصل المال..متى بدأ البشر باستخدام القطع النقدية؟" رابط مقال بالانجليزي:
https://theconversation.com/when-and-why-did-people-first-start-using-money-78887

2- ريهام المستادي، تاريخ النقود.. من المقايضة إلى الإسورة الإلكترونية، مجلة سيدتي، جدة، أكتوبر 2017.

– المقايضة (9000 سنة قبل الميلاد) حيث كان الأشخاص يتبادلون السلع أو الخدمات بسلع أو خدمات أخرى يحتاجون إليها، وكانت مقايضة الماشية والحبوب أمراً شائعا.

– الشيكل (3000 قبل الميلاد) ووفقًا للمؤرخين، فإنّ اقتصاد المقايضة استمر حتى 3000 قبل الميلاد، حين بدأ استخدام الشيكل في بلاد ما بين النهرين بالعراق، وهو عبارة عن عدد من الوحدات القديمة التي قد تعبِّر عن وزن أو عملة. في البداية كان يشير إلى الوزن، الذي يعتمد على الشعير، حيث كان نحو 180 شيكل حبوب تمثل (11 غرامًا أو 0.35 أوقية). وبمرور الزمن تطوّرت، وحلت محلها المعادن الثمينة.

– الأصداف (1200 قبل الميلاد) حيث كانت بعض المناطق الساحليّة حول المحيط الهندي، تستخدم الأصداف في التجارة.

. 1100 قبل الميلاد، بدأ الأشخاص في الصين يستخدمون نسخاً صغيرة مماثلة للسلع من البرونز، ثمّ تطوّرت إلى نقود معدنيّة دائريّة حتى تكون أكثر عمليّة.

. 600 قبل الميلاد، بدأت النقود تتبلور بشكلها الذي يعرفه العالم في الوقت الحاضر، وذلك عندما قامت الحكومة الليدية بصك عملة معدنيّة من الذهب والفضة، لتكون أول عملة وطنيّة في البلاد.

1250– ميلاديًا، تم صك العملة الذهبيّة "فلورين" في فلورنسا، التي استُخدمت على نطاق واسع في أنحاء أوروبا، ما شجع التجارة الدوليّة.

1290– ميلاديًا، أدت رحلات المستكشف الإيطالي ماركو بولو إلى الصين، إلى جلب فكرة الأوراق النقديّة إلى الأوروبيين.

-المصارف عام 1400، في العصور الوسطى ظهرت مفاهيم المصارف والدين التجاري، وكانت بداية ظهور الإقراض، حيث بدأ التجار الإيطاليون يحققون أرباحًا بتمويل الرحلات التجاريّة للتجار الآخرين.

-الثورة الصناعية عام 1700 ، حيث سمحت هذه الثورة للأشخاص والأفكار وأيضًا الأموال بالانتقال بحريّة أكبر.

. تحويل الأموال 1871، حيث جعلت شركة "ويسترن يونيون" بعد الثورة الصناعية عمليّة تحويل وإرسال الأموال إلى جميع أنحاء العالم، تتم بشكل أسرع وأسهل.

. بطاقة الائتمان 1946، حيث استمر تطور تاريخ العملات إلى أن اخترع جون بيجينز أول بطاقة ائتمان باسم Charg- It.

. المدفوعات الرقمية 1997، حيث أدى ظهور الإنترنت إلى نشوء فكرة المدفوعات الرقميّة، مثل التحويلات الإلكترونيّة عبر الإنترنت والتجارة الإلكترونيّة. وخلال الـ20 سنة الماضية أصبحت الجوالات بمثابة محافظ متنقلة.

. البتكوين 2008 ،منذ حوالي عشر سنوات أصدر مبرمجون مجهولون عملة البتكوين، وهي أول عملة افتراضيّة لامركزيّة عبر الإنترنت.

-وفي سنة 2014، ومع الطلب المتزايد لوضع طرق جديدة تُسهل عمليات التبادل التجاري، بدأت تظهر خدمات جديدة، حيث أطلقت شركة أبل خدمة Apple Pay، التي تمكّن مُستخدمي "آيفون" من الدفع لمشترياتهم عبر جوالاتهم. كما أطلقت شركة Barclaycard لخدمات الدفع "أسورة ذكيّة" يمكن استخدامها في الدفع الإلكتروني.

- العملات والنقود في التاريخ الإسلامي

قبل التطرق إلى مسار العملات في العالم عبر الزمن، ارتأينا أن نُعرّج قليلا نحو علاقة التاريخ الإسلامي بتطور العملات، ودور المسلمين عبر العصور، سواء كدول أو كأفراد، في تطور العملات.

تشير معظم الدراسات في هذا المجال أنه لم يكن للعرب نقودا خاصة بهم حين ظهر الإسلام، فقد كانوا يتعاملون بالدراهم الفضية الساسانية وبالدنانير البيزنطية الذهبية، ولاشك في أن تعاملهم بنقود الفرس والبيزنطيين يرجع إلى مجاورتهم للدولتين ومستعمراتهما، وإلى رحلاتهم التجارية العديدة.

ولابد من التأكيد – هنا – أن العقيدة الإسلامية قد أسهمت بقسط كبير وملموس في تطور صناعة السكة في العالم الإسلامي بفضل اهتمام الشريعة الإسلامية بالنقود، لكونها تدخل في ميدان العبادات، وتحدد المعاملات، وذلك لصِلاتها المباشرة والوثيقة بالزكاة والصداق والعقود والوقف والعقوبات وغيرها.

العملة في عهد الرسول "صلى الله عليه وسلم"

جاء الإسلام وكان الدرهم الساساني والدينار البيزنطي شائعين في العهد النبوي المبارك، ويشير القرآن الكريم واصفا طوائف من أهل الكتاب، ويذكر الدينار قال تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا﴾ (آل عمران:75).

هذا، ولقد كان الذهب والفضة خلال هذه الفترة النبوية المباركة، يمثلان ذروة التعامل النقدي، بل إن كفار قريش تحدوا الرسول بأن يأتي بمعجزة حسية تؤكد صدق رسالته، قال تعالى: ﴿فَلَوْلَا أُلْقِيَ عَلَيْهِ أَسْوِرَةٌ مِّن ذَهَبٍ﴾ (الزخرف:53). وبعد رسوخ الإسلام حذر المسلمين من مغبة اكتناز معدني الذهب والفضة، وعدم إخراج زكاتهما ﴿وَالَّذِينَ

يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (التوبة:34)[1].

ونظرا لانشغال النبي "صلى الله عليه وسلم" وصحابته الأبرار بنشر الدين الإسلامي وبناء الدولة الإسلامية وتوطيد أركانها الناشئة، أقر عليه الصلاة والسلام العملات النقدية المتداولة في عهده لتنظيم جباية الزكاة، على الرغم من أنها تحمل شعارات وصورا تتعارض مع روح الإسلام وتعاليمه .فالدينار البيزنطي والدرهم الساساني، كانا العُملتين المتداولتين في عهد الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم)، ولم يتجه الرسول إلى سك أو تعريب النقود .

وقد ذكر الرسول (صلى الله عليه وسلم)، الدينار والدرهم في جزء من حديث شريف له عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "تعس عبد الدينار وعبد الدرهم وعبد الخميصة.."[2]وهذا دليل على تداول كلتا العُملتين في عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم).

لقد استعملت هذه العملات على نطاق لا بأس به في عهد الرسول " صلى الله عليه وسلم" ،"حيث فرض الإسلام الجزية على أهل الكتاب دينارا على كل بالغ، وجعل الإسلام الفضة والذهب من الأموال الباطنة، وزكاتهما ربع العشر"[3].

العملة في عهد الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم

بعد وفاة النبي "صلى الله عليه وسلم" استمر الخلفاء الراشدون، رضي الله عنهم، على نهجه في التعامل بالمسكوكات النقدية الأجنبية، وذكر الإمام أبو الحسن الماوردي أن عمر بن الخطاب "رضي الله عنه" وضع ماهية الدرهم الشرعي.

1- سامي عبدالله المغلوث، "العملات النقدية المستخدمة في عهد الرسول " صلى الله عليه وسلم" والخلفاء الراشدين"، مجلة الخفجي، يوليو 1999، ص12.

2- رواه البخاري في كتاب الجهاد والسير (2887) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

3- حواس سلمان محمود، النقود في التاريخ الاسلامي، مجلة الوعي الاسلامي، الكويت، مارس 2018

وتذكر بعض المراجع الحديثة "نقلا عن المقريزي أن عمر "رضي الله عنه" ضرب الدرهم سنة 18 للهجرة على نفس النقود الكسروية وأشكالها وأعيانها، ولم يحاول ضرب سكة جديدة، إلا أنه أضاف إليها نقش بعض العبارات الإسلامية مثل الحمد لله، ومحمد رسول الله، ولا إله إلا الله، و بسم الله"[1]،.. لكن بعض المصادر تشكك في عودة هذه النقوش إلى عهد عمر لعدم وجود الأدلة الكافية لعدة أمور أهمها: أن المصادر الفقهية والتاريخية تتفق أن أول من ضرب النقود المنقوشة هو عبدالملك بن مروان، وكانت الدنانير والدراهم كسروية، وأن شخصية عمر لن تقبل بوضع شعارات الإسلام الخالدة على هذه العملات الوثنية والمجوسية.

العملة في العهدين الأموي والعباسي

يشهد التاريخ الإسلامي أن الخليفة الأموي عبدالملك بن مروان هو أول من سك العملة في تاريخ الدولة الإسلامية حيث أمر الحجاج بن يوسف بنشر الدراهم الجديدة في القسم الشرقي من الدولة، ومنع تداول الدراهم السابقة، وإقناع الناس بجلب الدراهم القديمة إلى دار الضرب لطبعها من جديد، وبدأ الخليفة الأموي سَك الدنانير سنة 65 هـ - 684 م على طراز العملات البرونزية البيزنطية والتي كانت تمثل هرقل وولديه وكانت تضرب بدار السك في مدينة الإسكندرية.

وسار الخلفاء الأمويون بعد عبدالملك بن مروان على سياسته في ضرب النقود. وشهد اقتصاد الدولة الإسلامية استقلالية تامة في عهد خامس الخلفاء الأمويين عبدالملك بن مروان، وذلك بسك أول عُملة إسلامية منقوش عليها "سورة الإخلاص" واسم الخليفة، وتمت الكتابة عليها بالخط الكوفي.

وكان سك أول عُملة إسلامية سببا في إشعال الحرب بين الخليفة عبدالملك بن مروان والإمبراطور البيزنطي جستينيان، الذي كان يرى أن سك العملة حكر له، وتم فسخ

1- حواس سلمان محمود، نفس المرجع.

المعاهدة بين الدولة الإسلامية والدولة البيزنطية، المتعلقة بعدم الاعتداء على الحدود الإسلامية، بعدما أرسل له الخليفة عبدالملك بن مروان الإتاوة المقررة عليه بالدينار الإسلامي.[1]

أما في عصر الدولة العباسية، فقد أزال الخليفة أبوالعباس شعار الدولة الأموية من العُملة، واستبدل سورة الإخلاص المنقوشة على العُملة بعبارة "محمد رسول الله"، وأمر هارون الرشيد بوضع اسم ولده الأمين مع اسمه على العُملة الذهبية، وهذا الأمر شجّع الولاة في البلدان على نقش أسمائهم، ومنهم ولاة مصر الذين ظهرت أسماؤهم على الدنانير الذهبية.

أما العملة في العصر الفاطمي فتختلف عن العُملة في العصر العباسي، وذلك بعدما ظهرت جمل جديدة منقوشة على العُملات مثل "أفضل الوصيين ووزير خير المرسلين"، في إشارة إلى الامام علي بن أبي طالب. كما تم نقش بعض العملات بسبب سيطرة الصيارفة اليهود.

"وشهد عصر المماليك أول نقش لاسم ملكة، وهي الملكة شجرة الدر، وكتبت على وجه العملة "المستعصمة الصالحية ملكة المسلمين".

ويؤكد رأفت النبراوي أستاذ المسكوكات والآثار الإسلامية في مصر أن العملة دليل على ملامح الاقتصاد في كل عصر من العصور الإسلامية، ففي العصر الأموي كانت العُملة مُرتفعة العيار والوزن، وهذا دليل على قوة الاقتصاد في العصر الأموي، بينما كانت العُملة مُنخفضة العيار والوزن في العصر المملوكي"[2].

1- خدمة وكالة الصحافة العربية، ميدل إيست أونلاين، مقال بعنوان
أول عملة إسلامية تشعل الحرب بين عبد الملك بن مروان والإمبراطور البيزنطي.
2- خدمة وكالة الصحافة العربية، مصدر سابق.

ومع دخول العثمانيين مصر وانتهاء دولة المماليك، بدأت صفحة جديدة في تطور النقوش على العملات فقدت فيها كثير من شخصيتها الإسلامية، فلم تعد تعبر إلا عن السلطة الحاكمة حيث أزال العثمانيون شهادة التوحيد والآيات القرآنية من على العملة، واستبدلوا بها الألقاب الفخرية للحاكم العثماني مثل "صاحب العز والنصر في البر والبحر" .[1]

وعموما، فإن التاريخ الإسلامي مليء بالانتصارات والانكسارات، وما علاقة سك العملة بهذا التاريخ إلا جزء أصيل منه، يمكن أن ينبئنا بقوة أو ضعف الدولة الإسلامية حسب الفترة الزمنية وحسب حاكمها . لكن الملاحظ أن الدولة الإسلامية استفادت كثيرا من تجارب الآخرين من بيزنطيين وفرس وغيرهم، وتعاملت بعملاتهم حتى تسنى لها صنع عملتها الخاصة، فكان ذلك مدعاة للتصادم والحرب لأن ذلك الأمر كان حكرا على غير المسلمين، وها هو التاريخ يعيد نفسه، والآخر يحاول أن يفرض علينا عملاته الرقمية، ونحن مجبرون على الاختيار وتحمل تبعات ذلك في صورة حصار أوحرب اقتصادية أو التنازل عن مبادئ شرعية في ديننا الإسلامي لا تعترف بها هذه العملات.

1- حواس سلمان محمود نفس المرجع.
http://www.alwaei.gov.kw

الفصل الأول: من العملة العينية إلى العملة الافتراضية

تشهد أوساط المال والأعمال في الوقت الراهن بعض الأحاديث الجادة بأن دولا مثل ألمانيا واليابان والسويد، قد قررت رسميا وفعليا استخدام العملات الرقمية وفي مقدمتها البتكوين كعملات بديلة أو مرافقة للعملات الورقية المعروفة كالدولار واليورو والين والجنيه الإسترليني.

وقد تقرر الخوض في هذه "المغامرة" اعتبارا لعدة عوامل أولها أن طباعة العملة الورقية أصبح محفوفا بعدة مخاطر أمنية واقتصادية، فضلا عن أن هذه العملية باتت مكلفة للغاية وتُهدر الكثير من الجهد والمال. أما العامل الثاني، فهو أمر يفرض نفسه على الجميع، حيث العالم يتجه سريعا نحو العصر الإلكتروني، وبالتالي بدلا من أن تطبع العملة على الورق تطبع على شكل أرقام، أو أشكال إلكترونية تخزَن على أجهزة الحاسب الآلي، لكنها تُشفر بطريقة معقدة للغاية، حتى لا يمكن نسخها أو تزويرُها، كما تُسَخ وتُزور العملة الورقية.

وكما هو الحال في العملة الورقية، فمنها الدولار، والجنيه الإسترليني، والريال، والين..وغيرها من العملات، كذلك توجد أشكال من العملات الإلكترونية، فمنها ما يُسمى بالـ Bitcoin و Lightcoin و Ethereum.. وغيرها.

- ماذا نقصد بالعملة الإفتراضية أو الرقمية؟

العملات الافتراضية ليست عملة عينية كالذهب أو الفضة أو المعادن الأخرى، وليس لديها اعتماد حكومي كالأوراق النقدية، فلا يصدرها مصرف مركزي، ولا تتحكم فيها البنوك، حيث ترتكز العملات الافتراضية على كسر المركزية وإلغاء البنوك كوسيط بين البائع والمشتري، ويديرها مستخدموها بحيث تحقق مبدأ الند للند، أو ما يسمى في الإنجليزية: Peer-to-Peer [1].

1- Christian Newman, Bitcoin From Beginner To Expert: The Ultimate Guide To Cryptocurrency And Blockchain Technology, Paperback, Oct 2017

تشهد الأوساط المالية والاقتصادية جدلا واسعا حول ما بات يعرف بالعملة الرقمية التى تجتاح الأسواق المالية في عدة دول محققة إقبالا كبيرا من الجمهور، وتشير الإحصائيات الحديثة إلى تطور سريع في حجم سوق العملة الرقمية خاصة (بيتكوين) حيث تجاوزت قيمة هذه السوق 100 مليار دولار بوتيرة تنمية بقيمة 3 مليارات يوميا. وهذا ما يثير فضول الخبراء الماليين، وهو سر الزيادة السريعة على عملة بيتكوين حيث تسببت هذه الزيادة في ارتفاع سعرها من 1000 دولار للوحدة سنة 2013 إلى حدود 7000 دولار في 2017، هذا التطور المذهل في تبادل البتكوين حدا بالكثيرين من خبراء الاقتصاد والمالية إلى اعتبارها مجرد فقاعة اقتصادية.

- ماهي البتكوين ومن هو مُخترعها؟

من خلال مجموعة من التعريفات التي أطلقها بعض الباحثين والإقتصاديين والمهتمين بتاريخ النقد والمال، وجدنا أن تعريف البتكوين (Bitcoin) يمكن أن يكون كالتالي: "هي عملة مشفرة تُستخدم في الشراء والتحويل الإلكتروني، يتم تداولها عبر الإنترنت فقط لأنها عملة افتراضية، وليس لها وجود مادي".

وتعتبر البتكوين أشهر العملات الافتراضية حاليا، وهي عبارة عن عنوان رقمي مربوط بمحفظة اليكترونية وكل بيتكوين مقسم لمائة مليون ساتوشي، وعند شرائك لسلعة ببيتكوين واحد فإنك ستحول البتكوين بضغطة زر إلى محفظة البائع وسينتقل البتكوين إلى محفظته مباشرة. والمحفظة هي تطبيق اليكتروني، وعندما يريد أي شخص تحويل قيمة معينة من البتكوين إلى شخص آخر فإنه يستخدم ما يسمى بالتوقيع الرقمي وهذا التوقيع يحتوي على ثلاثة أمور:

- الأول: رسالة التحويل.
- الثاني: الرقم الخاص بالبتكوين.
- الثالث: العنوان المعلن للشخص الذي سيستلم البتكوين.

وعندما يتم تحويل بيتكوين إلى محفظة أخرى فإن التحويل يذهب إلى شبكة البتكوين ويدخل في عملية التأكد ويتم حفظه في سلسلة البلوكات، أو ما يسمى بالـ"بلوك شين" (BlockChain).

تمت أول صفقة لهذه العملة في يناير 2009 بين ناكاموتو وهال فيني، وبعدها نُشر أول سعر تداول بين البتكوين والدولار وكان 1 بتكوين يبلغ 0.001 دولار. وفي عام 2017 أصبحت معاملات البتكوين خلال اليوم الواحد تتجاوز الـ 250 ألف معاملة، فيما ارتفعت قيمتها مؤخرا لتتجاوز مستوى 11 ألف دولار.

كانت بداية ذكر البتكوين في بحث عن العملات المشفرة أصدره تقني مجهول يدعى ساتوشي ناكاموتو، ناقش هذا البحث عنصر الأمان في البتكوين وابتكر طريقة تقنية لتجاوز معضلة الموثوقية والحماية من الغش ثم استمر هو ومجتمع المطورين في العمل على البتكوين، التي ازدادت شعبيتها مؤخرا بشكل كبير وأصبحت أعمال تجارية عديدة مثل "وورد بريس" (WordPress) و "أوفر ستوك.كوم" (Overstock.com) و"ريديت" (Reddit) تقبل بها كطريقة للدفع. بل أن مايكروسوفت كذلك تقبل بالفعل بالبتكوين كطريقة دفع في نظام تشغيل الويندوز 10 وويندوز 10 للهواتف المحمولة، كما أن من يتسوقون على "شوبيفاي" (Shopify) بإمكانهم -أيضا- استخدام البتكوين للدفع لمشترياتهم[1].

ويبدو أن البتكوين بدأت مطلع العام 2017 بمحاولات للخروج عن إطار العالم الافتراضي، إذ تم افتتاح ما يبدو أنه أول متجر بتكوين في العالم والمسمى بيت ناكاموتو في فيينا(www.thehouseofnakamoto.com)،حيث بإمكان الزبائن شراء البتكوين مقابل اليورو والعكس عن طريق ماكينة صرافة مخصصة للبتكوين. وعلى يمين

1- Nafis Alam & Graham Kendall – Now that bitcoins are worth more than their weight in gold, is it time for central banks to make their own?- https://theconversation.com/now-that-bitcoins-are-worth-more-than-their-weight-in-gold-is-it-time-for-central-banks-to-make-their-own-73984

الصفحة الرئيسية في الموقع الرسمي لبيت ناكاموتو يتم متابعة حساب سعر البتكوين مقابل اليورو أولا بأول، حيث يبلغ سعر 1 بيتكوين حاليا 5700,42 أورو.

البتكوين عملة مجهولة وصاحبها مجهول، وعلى الرغم من العديد من المصادر تشير إلى أن مخترعها هو الياباني ناكاموتو، إلا أن إنتشارها وشهرتها جعلت شخصا آخر يقول أنه أنه صاحب الفكرة، عندما أعد نفسه جيدا للظهورعلنا، و هو ما حدث حين أجرى مقابلة مع وكالات BBC و The Economist و GQ Magazine ، عندها تعرف الكثيرون أن مبتكر البتكوين لم يكن هو ساتوشى ناكاموتو، بل إنه لم يكن يابانيا من الأساس. لقد كان رجل الأعمال الأسترالي كريج ستيفن رايت و الذى أثبت بالأدلة الإليكترونية الدامغة أنه هو مبتكر الفكرة و هو صاحب الموقع الأصلى لبتكوين[1].

- كيف ظهرت البتكوين ؟

لم تظهر البتكوين للعالم هكذا مرة واحدة ودون سابق إنذار، كما أنها ليست العملة الافتراضية الوحيدة، فقد سبقتها العديد من التجارب ولازمتها الكثير من أشكال العملات الإفتراضية، لكن أكثر المراقبين لحركة المال في العالم يجمعون أن البيتكون هي الأشهر والأكثر تأثيرا وانتشارا.

سبق البتكوين عدة تطورات على مستوى تغير العملة من حيث الشكل والقيمة وطرق التعامل، ويبدو أن هذه التطورات هي التي ساعدت في وصول العملات المشفرة إلى ما هي عليه الآن. ويمكن حصر هذه التجارب في التطورات التالية:[2]

- ظهور خوارزمية الـ آر إس إيه RSA عام 1977 من طرف 3 علماء حملت أسماءهم (ريفست،شامير وأدليمان) وكانت علامة فارقة في تاريخ العملات المشفرة.

1- موقع الجزيرة نت ،الأخبار، علوم وتكنولوجيا، الأسترالي رايت يؤكد أنه مخترع عملة البتكوين، رابط الخبر:
http://www.aljazeera.net/news/scienceandtechnology/2016/5/3
2- شركة "أرقام" الاستثمارية، أهم مراحل التطور في تاريخ العملات الرقمية، ديسمبر 2017.

– اختراع عالم الرياضيات ديفيد تشوم في 1993 لـ ecash، وهي نقود إلكترونية وشكل مبكر من أشكال العملات الرقمية الآن.

– إطلاق دوجلاس جاكسون عام 1996 لما أطلق عليه "الذهب الإلكتروني-إي جولد" وهي عملة خاصة دولية تداولت بشكل مستقل بعيدًا عن الضوابط الحكومية. و بحلول عام 2005 كان هناك 3.5 مليون حساب إي- جولد في 165 دولة، وقد استفاد العديد من المجرمين من هذا النظام في غسيل الأموال، مما دفع المباحث الفيدرالية لاعتقال جاكسون. لكن لم تمر إلا أربع سنوات فقط حتى ظهرت البتكوين.

– في عام 1997 اخترع آدم باك نظاما للحد من رسائل البريد الإلكتروني المزعجة، أسماه "Hashcash" وأصبحت فيما بعد يستخدم في البتكوين وغيرها من العملات المشفرة.

– في عام 1998 وضع خريج علوم الكمبيوتر وي داي الأساس للعملات المشفرة، من خلال نشره مخطط عمل للعملة الإلكترونية b-money،وقد ساعد ذلك ناكاموتو في إنشاء البتكوين.

– في 1999 تم تأسيس شركة باي بال "paypal" الأمر الذي مكن المستخدمين ولا يزال من تحويل الأموال عبر الإنترنت، وقد وصلت إيرادات الموقع بحلول عام 2004 إلى 1.4 مليار دولار،مما مهد الطريق لظهور العملات الرقمية.

– عام 2003 تم إصدار برنامج "تور" وهو برنامج يوفر الخصوصية من خلال السماح للمستخدمين بإخفاء هويتهم.

– عام 2008 نشر ساتوشي ناكاموتو ورقة تضم أعمال وأهداف عملة البتكوين، وقد

سببت الورقة قلقا دوليا لعدم حاجتها لمؤسسة مالية في تحويل الأموال، وكونها خارج سيطرة السلطات الوطنية والدولية. ثم أنشأ ناكاموتو الـ"بلوك تشين"، وهو بمثابة سجل للمعاملات في العملة الافتراضية بتكوين، والذي يتيح تبادلاً آمنا للمواد القيمة كالأموال أو الأسهم أو حقوق الوصول الى البيانات، دون حاجة لوسيط أو نظام تسجيل مركزي لمتابعة حركة التبادل.

– في يناير 2009 تم أول تعدين لعملة البتكوين،وقام ناكاموتو بتعدين 50 قطعة نقود معدنية من البتكوين، وبعد ذلك بأيام تمت أول صفقة للعملة بين ناكاموتو وهال فيني.

– في 9 فبراير 2011 قفزت قيمة عملة البتكوين وتساوت للمرة الأولى مع الدولار على بورصة " MTGOX" لتداول العملات الافتراضية، وظلت قيمتها تتزايد عبر السنوات.

– بداية من 2011 بدأت العملات الافتراضية تتكاثر، حيث تم إصدارعملة نيم كوين في 2011 و الريبل وبيركوين في 2012.

– في مارس 2013 وصل عدد البتكوين المتداولة إلى 11 مليون بتكوين، وارتفعت قيمة البتكوين الواحدة إلى 92 دولارا، مما أدى إلى تجاوز القيمة الكلية للبتكوين المليار دولار.

– في أكتوبر 2013 تم فتح أول ماكينة صرف آلي للبتكوين في مدينة فانكوفر والتي تتيح للمستخدمين تحويل عملات البتكوين إلى عملات تقليدية.

– في ديسمبر 2013 بورصة بي.تي.سي تشاينا أكبر بورصة لتداول البتكوين في الصين تقرر عدم التعامل بالعملة الصينية اليوان.

– في 2013 جامعة نيقوسيا في قبرص تصبح أول جامعة تقبل دفع الرسوم الدراسية بالبتكوين.

– في يناير 2014 أصبح موقع " Overstock" أول موقع لتجارة التجزئة عبر الإنترنت في الولايات المتحدة يقبل الدفع بعملة البتكوين.

– في 2014 تم اختراق بورصة " MtGox" مما تسبب في خسارة الشركة 850 ألف بتكوين أي نحو 400 مليون دولار.

– عام 2015 أطلق مبرمج روسي عملة الإثيريوم، وقد نجحت نجاحا كبيرا ووصلت قيمتها السوقية في سبتمبر 2017 إلى 28 مليار دولار.

– في سبتمبر 2017 قيمة البتكوين تتجاوز الذهب، حيث وصل سعر أوقية الذهب إلى 1331.60 دولار، في حين بلغت قيمة قطعة واحدة من البتكوين 3363.42 دولار.

– شركة LedgerX LLC تصبح أول منصة لتداول العملات الرقمية تحصل على موافقة لجنة تداول السلع الآجلة في أمريكا، للعمل كبورصة للعقود التي تتم بالعملات الرقمية.

– في 2017 روسيا تتجه لتقنين العملات المشفرة، حيث قامت وزارة المالية بحظر التعامل بالعملات المشفرة في البلاد، وسنت قوانين وعقوبات لمن يخالف ذلك تصل إلى السجن 7 سنوات.

-ما هي خصائص البتكوين؟

تمتلك البتكوين مميزات وعيوب متعددة تجعلها مختلفة عن العملات الحكومية وعن

باقي العملات الرقمية الأخرى، مع الإشارة إلى أن بعض محاسن البتكوين عند البعض، قد يعتبرها البعض الآخر عيوبا، والعكس صحيح، ويمكن حصر هذه المميزات في النقاط التالية:

أولا: محاسن البتكوين

- سهولة حملها وتداولها.
- أنها لا مركزية، ولا تستطيع أي سلطة مركزية التحكم فيها.
- سهلة الإعداد من خلال إنشاء عنوان دون أي أسئلة أو رسوم وفي ثوان معدودة، بدلا من معاناة فتح حساب في المصرف التقليدي.
- إنخفاض رسوم وسرعة وصول تحويلاتها مقارنة بالتحويلات البنكية العادية.
- شفافة تماما وتخزن تفاصيل عن كل معاملة حدثت في الشبكة على الإطلاق في دفتر عام ضخم يُطلق عليه "بلوكتشين".
- يوجد إجراءات يمكن اتخاذها لجعل أنشطة الناس أكثر غموضا في شبكة بيتكوين، مثل عدم استخدام نفس العنوان باستمرار، أو نقل عدد كبير من البتكوين لعنوان واحد.

ثانيا: عيوب البتكوين

- عدم سيطرة البنوك المركزية يجعلها عرضه لمخاطر أعلى مستقبلاً .
- مجهولة الهوية يستطيع المستخدمون امتلاك العديد من عناوين البتكوين دون ربطها بأسماء أو عناوين أو أي معلومات أخرى تحدد هوية الأشخاص.
- بُعدها عن الرقابة جعلها أسهل وسيلة لغسيل الأموال و تجارة المخدرات
- الإشتباه دوما فيها كوسيلة لتمويل المنظمات الإرهابية .
- عدم الإعتراف الرسمي بها من كل دول العالم ما عدا ألمانيا يجعلها تخسر جزء كبير من قيمتها مع أي خبر سلبي بخصوصها .
- غير قابلة للإلغاء، فعندما يتم إرسال عملات بيتكوين لشخص آخر فلا وسيلة

لاستعادتها إلا إذا أعادها المرسَل إليه.

– اعتمادها على برنامج إلكتروني محكم لم يساعد أصحاب الحسابات حين تم السطو على موقع Mt. Gox الياباني أشهر موقع لتداول البتكوين و سرقة محتويات الكثير من الحسابات المسجلة فيه ما دعا أصحاب الموقع إلى تقديم طلب لإعلان إفلاسهم و حمايتهم من أصحاب الحسابات.

– التعدين وإنتاج البتكوين

يتم إنتاج البتكوين عن طريق عملية تسمى "التعدين"، لكننا ذكرنا فيما سبق أن البتكوين عملة إفتراضية مشفرة يتم تداولها إلكترونيا عبر الإنترنت فقط دون وجود فيزيائي لها على أرض الواقع، وبالتالي كيف يمكن تعدينها؟!

"يُقصد بتعدين البتكوين هو استخراجه وتنقيبه ولتبسيط المفهوم فالعملية تشبه استخراج الذهب، الذهب لاستخراجه من باطن الأرض يتطلب معدات معينة مخصصة لذلك الغرض وجهد كبير، الأمر مشابه لتعدين البتكوين فهو يتطلب معدات وبرامج مخصصة تقوم بفك الشفرات والعمليات الحسابية المعقدة".[1]

بدايةً إختيار كلمة تعدين كان فى غاية الذكاء والتوفيق من مبتكر البتكوين لأنه إستخدم العامل النفسي الذى يميل أكثر لكلمة مثل التعدين لإرتباطها بالمعادن الثمينة مثل الذهب و الفضة وربط بينها و بين عملته غير المادية لترغيب الناس بها.

وعن عملية التعدين تتم عن طريق برامج مجانية متوفرة على الإنترنت فبعد تحميلها على جهازك تستطيع بدء عملية التعدين و لكن مثلما تتطلب عملية التعدين الحقيقية

1- مقال بعنوان: البتكوين، موسوعة ويكيبيديا
https://ar.wikipedia.org/wiki/

معدات وآلات و تكاليف كثيرة فهنا الأمر متشابه فلكي تستطيع إتمام عملية التعدين بنجاح فأنت تحتاج جهاز كمبيوتر متطور وأيضا مصدر كهربائي مستديم و هو ما يرفع تكاليف عملية التعدين بالتأكيد ،فللأسف جهازك مهما كانت قوته لن يتحمل الضغط الكهربائي الهائل وسيُصاب بالتلف، بالإضافة إلى فاتورة الكهرباء الخيالية التي ستتسبب بها عملية التعدين.

وفقا لبعض البحوث "يُتوقع أن تستهلك شبكة البتكوين العالمية نحو 7.67 جيجاواط من الكهرباء بحلول نهاية العام 2018، أي ما يعادل جزءًا من مئتين من الكهرباء المستخدمة على هذا الكوكب، وهذا رقم مريع.

ووفقًا لهذه الأبحاث، والتي تستند إلى بعض الافتراضات ، تستهلك شبكة بتكوين اليوم كهرباء كأيرلندا كلها، والتي تستهلك 3.1 جيجاواط، ويُتوقع أن يصل استهلاك شبكة بتكوين إلى مستوى استهلاك الكهرباء في النمسا، والذي يبلغ اليوم 8.2 جيجاواط"[1].

هذه الشروط أجبرت المعدنين الباحثين عن البتكوين على البحث عن حلول أخرى تجنبهم هذه التكلفة الباهضة، أحد هذه الحلول يكمن في التعدين السحابي، وهو يتمثل ببساطة في الإشتراك معا فيما يسمى ب مسبح التعدين Minning Pool لتقليل التكاليف و تحقيق أكبر إستفادة ممكنة بعد إستخراجه[2].

عملية التعدين هذه ليست طبعا كالعملية الطبيعية بالتأكيد حيث أنها تعتمد على نظام فك شفرات معقدة لأقصى درجة و لتوضيح الصورة أكثر فالأمر يتم كالآتي :

1- مرصد المستقبل، تقرير بعنوان "تعدين البتكوين سيستهلك طاقة كهربائية بمقدار ما تستهلكه النمسا بحلول نهاية العام 2018، مؤسسة دبي للمستقبل، 2018.

2- Dominic Frisby ,Bitcoin: The Future of Money?, Paperback , 1 Nov 2014.

عندما يرغب (شخص1) بتحويل عدد 1 بيتكوين مثلاً إلى (شخص2) فالأمر يتم ترجمته إلى تنازل عن ملكية بيتكوين من (عنوان 1) إلى (عنوان 2) وكل عنوان له مفتاح تشفير خاص به و صاحب هذا المفتاح هو القادر على المصادقة على عملية التحويل و فى وقت التحويل هنا يأتي دور أجهزة المعدنين التى تقوم بالتحقق من توقيع المحول ومن رصيده الشخصي ومن سجل معاملاته السابقة وأن رصيده يكفى للتحويل وأنه لم يتم إستخدام تلك العملية لأكثر من متلقي منعاً لإزدواج المعاملة وبالتالي النصب بطريقة أو بأخرى.

بهذا يكون برنامج بيتكوين مكافىء لأي بنك مركزي في العالم وأجهزة المعدنين مكافئة للصرافين فى البنوك والعاملين على إتمام عملية التحويل عن طريق التأكد من سجلات المتعاملين و"لتجنيد هؤلاء المعدنين كان لابد من وجود جائزة ما، مراجعة تلك الشفرات تمنح المعدنين جائزة قيمتها 25 بيتكوين عن كل عملية ناجحة ،تلك الجائزة يتم تخفيضها إلى النصف كل 4 سنوات حتى الوصول إلى إنتاج آخر وحدة بيتكوين والتي من المتوقع لها عام 2140 "[1].

جدير بالذكر أن عملية مطابقة مفاتيح التشفير و المصادقة عليها ليست سهلة إطلاقا وإن لم يكن جهاز الحاسب سريع ومتطور للغاية فاحتمالات نجاحه في فك تلك الشفرات شبه مستحيل.

- لماذا يخافون البتكوين ؟

إن أهم ما يواجه المتعامل مع عملة البتكوين هو الجهل بها، حيث توصف بأنها عملة رقمية ذات مجهولية عالية، بمعنى أنها لا تمتلك رقما متسلسلا ولا أي وسيلة أخرى كانت من أي نوع تتيح تتبع ما أنفق للوصول إلى البائع أو المشتري، مما يجعل منها فكرة

1- أماني عايد، تعرف على العملة الالكترونية بيتكوين..الحاضر والمستقبل، مايو 2017،. http://www.wataninet.com

رائجة لدى كل من المدافعين عن الخصوصية وأصحاب نظريات الحرية الشخصية، ولكنها أيضا تصبح مخبئا حقيقيا لمُروجي البضائع غير المشروعة مثل المخدرات والأسلحة وغيرها. كما يطرح تداولها عدة تحديات في مجال الأمن، فمن سلبيات هذه العملة كونها محاطة بكثير من الشكوك في ما يتعلق بالجانب الأمني فالمتعاملين بهذه العملة على منصات التبادل الإلكترونية عبارة عن أسماء غير معروفة، مما يجعل تتبع هؤلاء أمرا صعبا في حالة مخالفتهم للقوانين.

وهذا أكبر هاجس أمني يواجه الحكومات فيما يتعلق بتداول البتكوين. ويعتقد كثير من خبراء المال والتكنلوجيا بأن تداول العملة الرقمية البتكوين يزيد ويفاقم من ظاهرة الجرائم الإلكترونية التي تشكل تحديا كبيرا لدول العالم.

تقوم بتكوين على التعاملات المالية بين شخصين مباشرة دون وجود هيئة وسيطة تنظم هذه التعاملات، حيث تذهب النقود من حساب مستخدم إلى آخر بشكل فوري ودون وجود أي رسوم تحويل ودون المرور عبر أي مصارف أو أي جهات وسيطة من أي نوع كان.

حسب استطلاع رأي أجراه موقع insidewith.com الأمريكي حول أهمية عملة البتكوين، وهل يمكن إدماجها ضمن سلة العملات المتداولة بشكل قانوني طُلب من الجمهور الإجابة على السؤال : "هل يجب على الحكومة تصنيف البتكوين كعملة قانونية؟" فجاءت النتيجة كالتالي:

82 % من المُستطلعة آرائهم (1,504,275 شخص) صوتوا ب "لا"، بينما صوت 393,648 شخص بـ "نعم" أي نسبة 18 % فقط. فإذا كانت هذه النتيجة تحققت في مجتمع من المجتمعات التي يعتبر فيها هامش الحرية الشخصية عاليا جدا، فما بالك بالمجتمعات المنغلقة! [1].

1- الإمام محمد محمود ،العملة الرقمية "بيتكوين" : هل هي فقاعة اقتصادية؟ موقع إسلام اونلاين، 20 نوفمبر 2017 على الرابط: https://islamonline.net/23540

سبق هذه الاستفتاء قرار صادر من هيئة الأوراق المالية والبورصات برفض تصنيف البتكوين من ضمن لائحة العملات المتداولة بشكل قانوني في الولايات المتحدة الأمريكية، هذا الهاجس والخوف الذي يتملك السلطات المالية تجاه العملة الرقمية ألقى بظلاله على تداول هذه العملة.

- الاعتراف الدولي بالبتكوين

لم تعتمد معظم حكومات العالم البتكوين كعملة تداول، لكن عددا من الدول كألمانيا واليابان سمحت نظاميا بتداول البتكوين وأقرّته كطريقة للدفع ومن أسباب ذلك وجود مصالح لهذه الدول كتحصيل الضرائب على التداول والمضاربة كما يساعدها ذلك في تنظيم التداول والتغلب على الغموض والسرية.

تعد ألمانيا الدولة الوحيدة التي اعترفت رسميا بعملة بيتكوين بأنها نوع من النقود الإلكترونية، وبهذا اعتبرت الحكومة الألمانية أنها تستطيع فرض الضريبة على الأرباح التي تحققها الشركات التي تتعامل بـ"بيتكوين"، في حين تبقى المعاملات المالية الفردية معفية من الضرائب.

وكان قاض فدرالي في الولايات المتحدة قد حكم مؤخرا بأن بيتكوين هي عملة ونوع من أنواع النقد، ويمكن أن تخضع للتنظيم الحكومي، لكن الولايات المتحدة لم تعترف بالعملة رسميا بعد.

ويرى البعض أن الاعتراف الرسمي يحمل جانبا إيجابيا، وهو إعطاء العملة المزيد من الشرعية، في حين يرى آخرون أن هذا قد يفتح الباب إلى مزيد من تنظيم العملة وربطها بالحكومات، وهذا يتعارض مع إحدى ميزات بيتكوين كعملة غير خاضعة لأي جهة.

ومقارنة بأجزاء أخرى من العالم بدأت الدول العربية في وقت متأخر نسبيا باستخدام بيتكوين حيث أعلن عن قبول هذه العملة لأول مرة في الأردن في بار شاي في العاصمة

عمان. وتلى ذلك مطعم بيتزا وصراف آلي في دبي، ومن ثم شركة انظمه معلومات في فلسطيين ،كما أصبح سوق السفير من أوئل الاسواق في الكويت و الشرق الأوسط التي تقبل البتكوين في تعاملته.

أما بالنسبة للعملة الالكترونية في المشهد الاعلامي العربي فقد بدأت مؤخرا فقرات اخبارية تتحدث عنها ولو بشكل طفيف كما بدأت مواقع متخصصة في أخبار بتكوين مثل موقع بتكوين نيوز عربية التابع لمجموعة اعلامية كبيرة،وعلى مستوى الشبكات الاجتماعية يمكن للمستخدمين في الشرق الأوسط وشمال افريقيا التفاعل على موقع askbitcoiner الذي يعتبر أول شبكة اجتماعية للعملة الرقمية في العالم العربي حيث يمكن العثور على الاجوبة للاستفسارات حول العملة الرقمية وتقنية البلوك شين. وعلى صعيد الشركات اللي توفر خدمات للبيتكون بالوطن العربي فمنهما يلو (Yellow) و بت أويسس (BitOasis) المؤسستان في دبي. بالإضافة إلى بت فلس (BitFils) المؤسسة في الكويت[1].

وعموما يبدو أن الصين هي الدولة الوحيدة التي ظهر اهتمامها جليا وعلى مستويات رسمية بعملة البتكوين، حيث قامت بإصدار قوانين جديدة تمنع التعامل بها ، لكنها بالمقابل، أعطت تعليمات للخبراء الماليين في البنك المركزي الصيني للعمل على استصدار عملة رقمية خاصة يمكن التحكم فيها وفي تداولها من قبل النظام المالي للدولة، وصرح رئيس وحدة البحث في البنك المركزي الصيني Yao Qian قائلا إن العملة الرقمية لها عدة فوائد منها: تخفيض تكلفة التحويلات المالية، توسيع نطاق المنظومة المالية، تسهيل الخدمات المالية، لذلك فإن العملة الإلكترونية تفرض نفسها، لذلك فإن الذي يجريه رفقة زملائه في البنك المركزي الصيني سيكون بمثابة الضوء الأخضر لعملية استصدار عملة إلكترونية خاصة بالصين، وتدار من البنك المركزي الصيني حفاظا على التداول الآمن وثقة السوق وشفافيتها[2].

1- https://ar.wikipedia.org/wiki

2- الإمام محمد محمود، مرجع سابق.

الفصل الثاني:البتكوين بين الشريعة والحياة

يعتقد المراقبون لحركة المال والنقد في العالم أن عملة البتكوين الإلكترونية يمكن أن تصنع عالما ماليا جيدا، فالتكنولوجيا التي تعمل عليها الشبكة تقدم قدر هائلا من الإمكانيات، حيث ستلعب تكنولوجيا البلوكشين دورا مهما في حل العديد من المشاكل في القطاع المالي أو أي صناعة أخرى.

كما يعتقد معسكر آخر من الباحثين أن هذه العملة مجرد فقاعة اقتصادية سرعان ما ستختفي بعد أن تخلف آثارا اقتصادية وخيمة على الاقتصاد الدولي والمحلي.

ويرى معسكر ثالث أن البتكوين ستكون عملة المستقبل بلا منازع، لأنها تمتلك كل مقومات العملة المستقبلية.

وفي خضم هذا التضارب في الآراء والمواقف بشأن هذه العملة، هناك موضوع الدين، وهو ما يخصنا – كمسلمين – في هذا الجانب، حيث تُطرح مسألة ما إذا كانت المشاركة في عملية البتكوين حلالاً بموجب شرائع الإسلام أم حراما ، ولا يجوز بأي حال من الأحوال التعامل بها، وهل هناك قيمة جوهرية لهذه العملة الرقمية مثل الذهب أو الفضة بما يفتح المجال أمام مشروعيتها؟

بداية يجب أن نعرف أن العملة في الثقافة الإسلامية هي مفهوم غريب، حيث أنه من الصعب جدا تحديد ما يجعل وسيلة معينة لنقل القيمة قانونية أم لا . فقبل إنشاء المال في شكله الحالي، استخدم الناس المقايضة لاستكمال المعاملات، ثم اضطر المسلمون في وقت ما لاعتماد عملات غريبة عن معتقداتهم وثقافاتهم.

وعندما يتعلق الأمر بتبادل نوع من العملة مقابل عملة أخرى، فإن الأمور في شرائع

الإسلام معقدة بعض الشيء، عكس ما يحدث في العالم الغربي، حيث يتصرف الناس ببراغماتية متزايدة ولا يولون اهتماما مفرطا لموقف الدين من الأمر، كما إنهم لا يفرطون كثيرا في التفكير ما إذا كان التعامل بالعملة الفلانية أمر مخالف لتعاليم الدين أم لا، فيما تبدي بعض الأديان صرامة كبيرة بالنسبة إلى صرف العملات والتعامل بها.

ما هو موقف الإسلام من هذه التبادلات ومن العملات الرقمية عموما؟ كيف تعاملت الدول الإسلامية مع عملة البتكوين سواء على مستوى شخصي أو على مستوى مؤسساتي أو حكومي؟ هل أحسنت الدول الإسلامية التعامل مع البتكوين وأخواتها؟ المؤسسات الإسلامية، سواء ما تعلق بوزارات الشؤون الدينية والأوقاف أو البنوك الإسلامية أو مؤسسات الفتوى،هل كانت في الموعد أم تأخرت في تحديد موقفها من التعامل مع العملة الرقمية؟ هل تكفلت جهة معينة بتحديد الموقف الإسلامي من البتكوين لكافة الدول الإسلامية أم أن الأمر تُرك لاجتهادات كل دولة على حدى بحكم أن المسألة شأن داخلي؟

وفي هذا الشأن الداخلي، على سبيل المثال لا الحصر، نجد "أن رئاسة المجلس الأعلى للشؤون الدينية في تركيا قد أكدت أن استخدام "بتكوين" لا يجوز شرعًا، لأن استخدام النقود الإلكترونية المبهمة قد تؤدي إلى ثراء طبقة معينة بدون حق وبدون مبرر.

كما أفتى الأمين العام للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، علي القرة داغي، بعدم جواز التعامل بالعملة الرقمية الشهيرة "بتكوين"، في صورتها الحالية. فيما نُقل عن مفتي مصر، شوقي علام، قوله: "لا يجوز شرعًا تداول بيتكوين والتعامل من خلالها بالبيع والشراءِ وغيرها"[1].

كما حذّر عضو هيئة كبار العلماء والمستشار في الديوان الملكي السعودي، عبدالله بن محمد المطلق، من خطورة التعامل بالعملة الرقمية "بتكوين"، وشدد على أن "المخاطر

1- أسامة سعد الدين، البتكوين والعملات الرقمية، حلال أم حرام؟، العربي الجديد، اقتصاد، أسواق، يناير 2018.

كبيرة جداً جداً جداً في هذه العملة والعملات الرقمية الأخرى"[1]، كما حذرت مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) التي تعمل بمثابة البنك المركزي في السعودية من "عواقب سلبية" من تداول عملة "بيتكوين"،مؤكدة أن هذا النوع من العملات الافتراضية "لا يعد عملة معتمدة داخل المملكة"[2].

وأصدرت دار الإفتاء الفلسطينية فتوى تحرم فيها التعامل مع العملة الافتراضية بما فيها "بيتكوين". وقالت إن بيتكوين وغيرها من العملات، لا يجوز بيعها أو شراؤها لأنها عملة ما زالت مجهولة المصدر، ولا ضامن لها وشديدة التقلب وتتيح مجالا للنصب والاحتيال[3].

أما الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف في دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد أصدرت هي الأخرى فتوى حول حكم التعامل بالبتكوين أكدت فيه أن "البيتكوين عملة رقمية لا تتوفر فيها المعايير – الشرعية والقانونية – التي تجعلها عملة يجري عليها حكم التعامل بالعملات القانونية الرسمية المعتبرة دوليا". مضيفة أن هذه العملة "لا تتوفر فيها الضوابط الشرعية التي تجعل منها سلعة قابلة للمقايضة بها بسلع أخرى، ولهذا: فإنه لا يجوز التعامل بالبيتكوين أو العملات الالكترونية الأخرى التي لا تتوفر فيها المعايير المعتبرة شرعا وقانونا، وذلك لأن التعامل بها يؤدى إلى عواقب غير سليمة: سواء على المتعاملين، أو على الأسواق المالية والمجتمع بأكمله، وسواء اعتبرناها نقداً أو سلعة فالحكم يشملها على كلتا الحالتين"[4].

وفي المغرب العربي ،وبالضبط في تونس، نفى العالم الجليل عطاء بن خليل أبو الرشتة أن تكون البتكوين عملة أصلا، وقال أن شروط العملة لا تنطبق عليها لأن النقد الذي أقره النبي صلى الله عليه وسلم وهو الدنانير والدراهم التي تتوفر فيه ثلاثة أمور

1- سي إن إن عربية، تقرير بعنوان: عضو بهيئة علماء السعودية: بتكوين غرر كالقمار لا يدخل فيه مسلم"، يوليو 2017.
2- موقع قناة "العربية"، تعرف على خطر بتكوين ولماذا منعتها السعودية"، يوليو 2017.
3- الموقع الرسمي لدار الافتاء الفلسطينية، مجلس الإفتاء الأعلى يحرم التعامل بالبتكوين، يناير 2018.
4- أنظر الموقع الرسمي للهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف، يناير2018

يلخصها عطاء الله بن خليل في الآتي:

- أنه كان مقياساً للسلع والخدمات، أي تتوفر فيه علة النقدية و كان أثمانا وأجورا .
- أنه كان صادرا عن سلطة معلومة ليست مجهولة تصدر الدنانير والدراهم.
- أن النقود كانت شائعة بين الناس وليست خاصة بفئة دون أخرى.

ويضيف أنه بتطبيق ذلك على البيتكوين تبين أنها لا تتحقق فيها هذه الأمور الثلاثة. فهي ليست مقياساً للسلع والخدمات على إطلاقها، بل هي فقط أداة تبادل لسلع وخدمات معينة، وليست صادرة عن سلطة معلومة بل مجهولة، وليست شائعة بين الناس بل هي خاصة بمن يتداولها ويقر بقيمتها، أي هي ليست للمجتمع كله. ولذلك فإن عملة البيتكوين ليست نقدا من ناحية شرعية،ولا يجوز بيعها ولا شراؤها[1].

وأوصى مؤتمر الدوحة الرابع للمال الإسلامي الذي حضرنا جانبا منه في التاسع من يناير2018[2] بالتحفظ على التعاملات الحالية للعملات الرقمية بسبب انتفاء الصفة القانونية عنها كعملات وعدم اعتراف السلطات الرسمية بها .

وأكد البيان الختامي للمؤتمر الذي عقد بمشاركة أكثر من 800 من العلماء والباحثين والمسؤولين الماليين المحليين والدوليين والمصرفيين ونخبة من العلماء والأكاديميين والخبراء في القطاع المالي من أكثر من 20 دولة حول العالم، على التوصية بمتابعة مستجدات العملات الرقمية، وحث العلماء والباحثين على الدراسات الشرعية والعلمية التقنية المتعمقة لوضع الأطر والضوابط الشرعية والاقتصادية حال تم الاعتماد القانوني لهذه العملات.

وفي ما يتعلق بالحكم الشرعي للعملات الإلكترونية، قال رئيس الهيئة الشرعية

1- صحيفة التحرير التونسية، ديسمبر 2017
2- الموقع الرسمي للمؤتمر www.ifcdoha4.com

الموحدة لمجموعة البركة المصرفية، عبدالستار أبو غدة، على هامش مؤتمر الدوحة "بما أن القضية ليس فيها نصوص شرعية، واختلفت في شأنها الأنظار الفقهية، فإن ما سيأتي من بيان الحكم لم تستخدم فيه كلمة (التحريم) تحرجاً وإنما (المنع)".

التراث الفقهي والعملة

الحكم الفقهي على البتكوين ينطلق من مُسَلّمة بسيطة لا تخرج في الواقع عن ثلاثة أمور أساسية هي إما اعتبارها سلعة أو عملة أونقدا كالعملات الورقية.

وعند تتبع مسار التراث الفقهي في صور التعامل والتكيف وأيضا الحديث عن النقد والمال والعملات، نجد أن بعض علماء الإسلام قد تحدثوا عن أمور مشابهة، فيما يتعلق بالعملة والنقد وتبادل السلع.

وهذه مجموعة نصوص وكتابات من كلام الفقهاء في معدني الذهب والفضية (أي الدنانير والدراهم) وما يتمتعان به من خصائص ومزايا ننقلها هنا دون التعليق عليها:

فقد نص الإمام مالك رحمه الله على أن أي شيء يرتضيه الناس ويجعلونه "العملة" التي يتعاملون بها فإنه يجري فيه الربا ،ويأخذ حكم الذهب والفضة ، فأعطى الجلود حكم النقود إذا جرى تعامل الناس بها. قال رحمه الله : " وَلو أن الناس أجازوا بينهم الْجلود حتى تكون لها سكة وعين (أي تكون هي العملة التي يتعاملون بها)، لكَرِهْتُهَا أَن تُباع بالذهب والورق (أي : الفضة) : نَظِرَةً (أي مؤجلة) "[1].

يقول السرخسي:"الذهب والفضة خلقا جوهرين للأثمان لمنفعة التقلب والتصرف" [2]

ويقول ابن رشد أن "المقصود من النقود المعاملة لا الانتفاع، أما المقصود من العرض فهو الانتفاع أولا لا المعاملة" ، ويضيف ابن رشد قائلا:"وأما الدينار والدرهم فالمقصود منهما تقدير الأشياء التي لها منافع ضرورية" [3]

1- محمد صالح المنجد، موقع إسلام سؤال وجواب،ما حكم النقود الإلكترونية ؟،يوليو 2014
2- شمس الدين السرخسي، المبسوط، دار الكتبت العلمية، الطبعة الثانية ص 184
3- ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار ابن حزم، الطبعة الأولى 1996

ويقول الغزالي:"من نعم الله تعالى خلق الدراهم والدنانير،وبهما قوام الدنيا، وهما حجران لا منفعة في أعيانهما، ولكن يضطر الخلق إليهما...كذلك النقد لا غرض فيه، وهو وسيلة لكل غرض"[1].

ويقول ابن القيم:"إن الدرهم والدينار أثمان المبيعات، والثمن هو المعيار الذي يعرف بها تقويم الأموال، فيجب أن يكون محددا مضبوطا لا يرتفع ولا ينخفض، إذا لو كان الثمن يرتفع وينخفض كالسلع لم يكن لنا ثمن نعتبر به المبيعات، بل الجميع سلع،وحاجة الناس إلى ثمن يعتبرون به المبيعات حاجة ضوررية عامة، وذلك لا يكون إلا بسعر تعرف به القيمة، وذلك لا يكون إلا بثمن تقوم به الأشياء، ويستمر على حالة واحدة، ولا يقوم هو بغيره إذ يصير سلعة يرتفع وينخفض فتفسد معاملات الناس ويقع الخلف ويشتد الضرر"[2].

ويقول القرافي: "إن السلع وإن كانت ذوات أمثال فإنها مقاصد، والنقدان وسيلتان لتحصيل المثمنات، والمقاصد أشرف من الوسائل إجماعا"[3].

كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية أن "النقود لا يعرف لها حدّ وإنما تعود لتعامل الناس واصطلاحهم"، ويعرض ابن تيمية لذلك بقوله: "... المقصود من الأثمان (النقود) أن تكون معيارًا للأموال، يُتوسّل بها إلى معرفة مقادير الأموال"[4]. ويؤكد ابن تيمية هذا المفهوم الأداتي بقوله : "... هي وسيلة إلى التعامل بها ، ولهذا كانت أثمانًا (نقودًا) ...والوسيلة المحضة التي لا يتعلق بها غرض لا بمادتها ولا بصورتها يحصل بها المقصود كيف كانت".

1- أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين، دار المعرفة، 1987
2- ابن قيم الجوزية، أعلام الموقعين عن رب العالمين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية 1982.
3- شهاب الدين القرافي، الفروق، دار المعرفة، الطبعة الأولى 1994
4- عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، النقود الإسلامية ، كما ينبغي أن تكون ، مجلة الاقتصاد الإسلامي – المجلد العاشر – جامعة آل البيت– عمان – الأردن.

ومن خلال هذه النصوص التوضيحية لمعرفة مكانة الذهب والفضة في المعاملات، يتجلى لنا حرص الفقه الإسلامي على تحقيق الاستقرار في النقود حتى لا تكون مدعاة للتصادم والتظالم وتكون مجرد أداة للتبادل، ولم يعتبرها بحد ذاتها مصدرا للرزق وأداة للدخل.

وهذه المكانة لمعدني الذهب والفضة فقط بين النقود السلعية والقبول الواسع في التعامل، تُفَسّر لنا ما ذهب إليه بعض أهل العلم من أن الذهب والفضة خلقا ليكونا ثمنا للأشياء لا أكثر ولا أقل، بل إن بعضهم قصر النقود التي تم خلقها أو صناعتها على الذهب والفضة فقط دون غيرهما من أنواع النقود السلعية.

عموما، فالنقود كما رآها هؤلاء الأعلام مجرد وسيلة لها وظائف محددة تؤديها وليس لها قداسة مبهمة أو صنمية مزعومة.

وهكذا، فإن بعض الباحثين يرون أن الأوراق النقدية ونحوها ناشئة عن تعارف الناس واتفاقهم على إعطائها قيمة سوقية، وهذا بخلاف الذهب والفضة فلهما قيمة ذاتية مختلفة كما يقول معظم الفقهاء، وعلى هذا فقد يجوز الاصطلاح على إنتاج عملات أخرى جديدة، لكن التفكير في البتكوين كعملة افتراضية ليس لها وجود حقيقي، لم يكن سهلا على الاقتصاديين والمختصين في العملات فما بالك بالأشخاص العاديين، رغم تعرفهم على أهم خاصية تمتاز بها هذه العملة وهي أنها مجرد أرقام ورموز ومع ذهابها واختفائها قد تضيع الثروة.

لقد تطور العالم كثيرا، وتغير مفهوم الزمن بكل حيثياته، حتى أصبحنا نشعر وكأن هناك هوة عميقة بين ماضينا وحاضرنا ومستقبلنا، ذلك أن سرعة وتيرة التغير، في مجتمعاتنا على وجه الخصوص، عادة ما تتزامن وترافقها – للأسف – وتيرة بطيئة جدا في التكيف مع مسارات التغير المختلفة.

ومع ذلك، فإن ماضينا البعيد الذي لم يعد يلتفت إليه أحد، فيه الكثير من الحلول لمجالات الاقتصاد الإسلامي والتعامل مع المال في هذا العصر الرقمي. إذ يقول البعض

أن الذي فهمه الإمام الغزالي قبل الغرب يعود إلى أكثر من 900 سنة!!

أحد الذين يؤمنون بهذه النظرية هو القاضي الباكستاني محمد تقي عثماني، وفي دراسة تناول فيها تأثيرات الفائدة على المجتمع، اكتشف أن ارتدادات "الربا" في السابق كانت تقتصر على المقترض الذي يضطر إلى دفع مبلغ أكبر من ذلك الذي اقترضه، ولكن تلك الارتدادات باتت مع الوقت تصيب المجتمع ككل بسبب دخول الفائدة في كافة أوجه المعاملات المالية بطريقة أو بأخرى لتصبح المحرك الأساسي للاقتصاد الرأسمالي.

ويشير عثماني، في الدراسة التي نشرها معهد المصرفية الإسلامية والتأمين[1]، إلى أن الإسلام لا ينظر إلى النقود على أنها سلعة كما ينظر إليها النظام الرأسمالي، ويشير إلى أن الإمام أبوحامد الغزالي، الداعية الإسلامي الذي ظهر في القرن الخامس، توصل إلى فهم المال فهما صحيحا وحدد دوره على أنه وسيط يحدد قيمة البضائع، و هو الوصف الذي توصل إليه خبراء الاقتصاد بعد ذلك بقرون، ولكنهم لم يتمكنوا من تجاوز ذلك وفهم المنطق الذي يقف خلف تلك الكلمات من أنه هو نفسه ليس بضاعة، ولا يجب بالتالي معاملته على هذا الأساس.

ويضيف عثماني أن الغزالي يأخذ مفهوم المال كوسيط للتداول إلى أبعاد جديدة من خلال تأكيده على أنه خلال تبادل المال من نفس الفئة لا يجب أن ينتج عن ذلك منفعة مادية.

ويلفت عثماني إلى نص للباحث جيمس روبرتسون من كتابه "تحويل الحياة الاقتصادية" يعتبر فيه أن الأموال والنظام المالي المعاصر "غير عادل ويدمر البيئة الطبيعية وغير مجد على الصعيد الاقتصاد" مضيفا إلى أن الاندفاع عن الاستهلاك والثروات قد أدى إلى نمو السعي إلى "إنتاج المال من المال" .وهذا الذي نحن بصدده في الوقت الراهن من صناعة المال من لاشيء، كما يحدث في عالم العملات الرقمية. ويرى عثماني أن الإمام الغزالي كان قد أدرك هذه الحقيقة قبل 900 سنة إذ يقول في أحد

1- أنظر الموقع الرسمي للمعهد www.islamic-banking.com(IIBI)

كتبه حول أسباب تحريم الربا: "إنما حُرم الربا من حيث إنه يمنع الناس من الاشتغال بالمكاسب، وذلك لأن صاحب الدرهم إذا تمكن بواسطة الربا من تحصيل درهم زائد نقداً أو آجلاً خف عليه اكتساب المعيشة، فلا يكاد يتحمل مشقة الكسب والتجارة والصناعة وذلك يفضي إلى انقطاع منافع الخلق، ومن المعلوم أن مصالح العالم لا تنتظم إلا بالتجارات والحرف والصناعة والإعمار."

- هل التعامل بالبتكوين حلال أم حرام؟

قد يبدو هذا السؤال غريبا لدى البعض، ومضحكا لدى البعض الآخر، لكنه في آخر الأمر ليس سؤالا جديدا، رغم تأخر المؤسسات الإسلامية المعنية في الإجابة عليه، فقد ظهرت عملة البتكوين قبل عشر سنوات، لكن مؤسساتنا الرسمية وغير الرسمية تأخرت كثيرا في توضيح الموقف الشرعي منها، إلى أن استفحل الأمر وكثر السؤال عن حكم التجارة بالعملة الإلكترونية، وفي مقدمتها البتكوين، هل هي حلال أم حرام؟ وفي هذا الكتاب لا ندعي امتلاكنا الإجابة عن هذا السؤال بطريقة مباشرة، لأن الأمر جديد و صعب ومعقد، ولأننا أيضا لسنا هيئة رسمية مخولة للقيام بذلك، لكننا سنحاول – على الأقل – وضع القارئ الكريم في الصورة، ومحاولة توجيهه إلى ما فيه خير له وللأمة الإسلامية جمعاء.

وعليه فليس الغرض من معالجة هذا الأمر بعرض المادة الصادرة بشأن البتكوين من آراء ومواقف وفتاوى لمعالجتها كلها، لكننا سنطرح الأفكار ككتلة واحدة من دون التركيز على جهة دون أخرى ،مع أخذ عينات لمناقشتها بما يفيد القارئ والمتتبع لهذه المسألة.

منذ وقت ليس بالطويل، قام أحد المسلمين بنشر السؤال هل البتكوين حلال أم حرام؟ على شبكة "Stackexchange" الشهيرة، وهي عبارة عن مواقع أسئلة وأجوبة حول مواضيع في مجالات متنوعة، وكان هناك بعض الارتباك بخصوص ما إذا كان التداول بالبتكوين حلالاً أم لا. ذلك أن تعارض مفهوم العملة الرقمية مع بعض الأديان أو

المعتقدات، يعتبر سؤال خطير جدا بالنسبة لمؤسسة كهذه ،التي اعتبرت في الأخير أن السؤال منطقي جدا، لكنها لا تملك له إجابة قاطعة. حيث أشارت أفضل إجابة على Stackexchange عن كيفية اعتبار البتكوين كوسيلة مماثلة للمعادن الثمينة.

الحقيقة أن إجابة هذه المؤسسة، حتى وإن استندت لاعتبارات اقتصادية وربما سياسية بحتة أكثر منها دينية، إلا أن إجابة الكثير من مؤسساتنا الدينية لم تقدم في الحقيقة أكثر من هذه الإجابة. فقد انقسم الموقف من عملة البتكوين – في تقديري – إلى ثلاث معسكرات فقهية : معسكر الذين يحللون البتكوين، ومعسكر الذين يحرمونها، ثم معسكر الذين لا يحللونها ولا يحرمونها لكنهم يدعون لوقف ومنع التعامل بها مؤقتا على الأقل.

معلوم أن قوانين الإسلام تتطلب أن تكون العملة حلالا حتى يتم اعتمادها وإباحة التعامل بها، وذلك بوجود قيمة جوهرية لها كشرط أساسي، ويبدو بالنسبة لمعسكر الذين يعتبرون البيتكون حلالا، أن العملة الرقمية تناسب هذه القوانين تماما.

فعلى عكس العملات الورقية، المعرضة للتلف والخسارة والسرقة، فإن البتكوين له قيمة جوهرية حيث لا يمكن العبث بها من خلال الازدواجية وغيرها من الوسائل غير المشروعة. بالإضافة إلى أن القيمة الجوهرية تختلف اختلافا كبيرا عن كيفية نظر معظم الناس لوصف عملة البتكوين. كما يدرك معظم الناس جيدا، أنه يتم إنشاء العملة الرقمية الحديثة من خلال عملية تسمى "التعدين"، الأمر الذي يتطلب قوة حسابية على شكل إثبات العمل. وهذا هو بالضبط ما يعطي عملة البتكوين قيمتها الجوهرية بموجب قوانين الإسلام، حيث إن القيمة تتناسب مع الصعوبة المطلوبة للتعدين[1].

هذا الرأي يقول أيضا بأن البرمجة والتعدين شيء حقيقي وليس وهميا، وأن البتكوين عملة بدأت تفرض نفسها وأن درجة الاعتمادية والموثوقية والإقبال عليها يزداد.

1- ليث الغول،هل البتكوين حلال شرعًا بموجب شرائع الإسلام؟ سبتمبر 2017: https://arabbit.net

من خلال جملة من البحوث والاحكام والبيانات الصادرة في حق البتكوين، نجد أن معظم الذي تطرقوا إلى هذا الجانب الفقهي في تحديد شرعية هذه العملة من عدمه، كان تركيزهم على مالية ونقدية هذه العملة وما إذا كان بالإمكان وصفها بالعملة أو السلعة، ثم انجر عن هذا الأمر إطلاق أحكام إباحتها وتحريمها ومنعها، وتبين فيما بعد أن إباحة استعمالها كنقود أدى بالضرورة إلى ربطها بالربا والزكاة مثلها مثل العملة الورقية. وفيما ذهب بعض الباحثين إلى اعتبار أن تذبذب أسعارها يقترب بها من المقامرة المحرمة شرعا، وأشار بعضهم إلى سهولة تزييفها واستخدامها في عمليات التهريب والإرهاب والإجرام ومن ثَم تحريم التعامل بها، رأى باحثون آخرون أن كل هذه الأمور جانبية ولا تؤثر أصلا في أي حكم على البتكوين، وركزوا على أمر غاية في الأهمية وهو أن كل ما كان له غطاء بالذهب أو بأموال عينية أُخرى، فإنه قد يأخذ حكم الإباحة.

للوهلة الأولى نجد أن البتكوين لا تحوز على أي غطاء من الذهب أو الفضة أو حتى من عملات ورقية، فهي عملة أُنشئت من لا شيء، لأنها مجرد أرقام وشفرات إلكترونية ليس من السهل فك طلاسمها، كما أن النجاح في محاولة فكها لا يستلزم أكثر من مجرد كومبيوتر متطور وطاقة كهربائية قوية.

وتربط هذه الفئة من الباحثين مسألة غطاء العملة بما جرى عام 1971، عندما فكت الولايات المتحدة الارتباط بين الدولار والذهب،وأصبحت كل دولة تصنع العملة فقط من الورق الذي تطبع عليه، بدون أي سند. ومن هؤلاء الباحث هيثم بن جواد الحداد الذي يقول "إن هذا التحول يعد أساس المصائب التي جرت على العالم كله ويلات اقتصادية متنوعة"، مشيرا إلى أن كثير من الاقتصاديين الغربيين تحدثوا عن هذا التحول و"عدوه من أكبر الأحداث الاقتصادية العالمية، وتحدث بعضهم عن مخاطره، لكن كونه قرارا أمريكيا أغشى نظر الكثيرين عن خطورته"[1].

1- هيثم بن جواد الحداد، حكم التعامل بالعملة الإلكترونية المشفّرة: (البتكوين) وأخواتها،7 جمادى الأولى 1439هـ، موسوعة الدرر السنية https://dorar.net

ويؤكد هيثم بن جواد أن القرار الأمريكي بفك ارتباط الدولار بالذهب هو الذي فتح الباب لدول العالم بأسره لعملية "خلق النقود" من لا شيء. ويضيف أن التّقابض هو الوسيلة الفعالة الصلبة لمنع هذه العملية، وقد حرصت الشريعة الإسلامية على ذلك في أهم حديث في بابِ الربا، حيث يقول عليه الصلاة والسلام: " الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، سواء بسواء، يداً بيد".

مع الأسفِ، فإن قضية خلق المال لم تأخذ حظها الكافي من البحث والدراسة من قبل فقهاء المسلمين. على اعتبار أن أي خلق أو إيجاد للمال من لا شيء أمر محرم في الشريعة ؛ لأنه اعتداء على حق الخالق في الخلق.﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ (الأعراف: 54).

ولذلك – حسب هذا الرأي – تَحرُم صناعة هذا النّقد المعروف بالنقود الإلكترونيةِ المُشفّرة ،سواءٌ كان ابتداء، أو من خلال ما يعرف بعملياتِ التنقيب؛ لأنّه إيجادٌ للمالِ من لا شيء. ويَحرُم كذلك ضخ الأموال لتقويته من خلال تداوله بيعا وشراء.

وعلى عكس موسوعة الدرر السنية والبحث الذي قام به الدكتور هيثم بن جواد الحداد، واستنادا إلى الجواب الذي قدمه موقع "الإسلام اليوم" www.islamtoday.net يبدو أن تبادل العملة هي شكل من أشكال الأعمال المسموح بها. ومع ذلك، يجب على كلا الطرفين الحصول على المال لهذه الصفقة باليد، ولا يسمح بالتأخيرات. وفي حين أن هذه القواعد قد أنشئت للمعادن الثمينة، فإن نفس المبادئ تنطبق على أشكال أخرى من العملة.

- العملات الرقمية حرام، فهل العملات الورقية حلال؟

عندما ظهر بعض علماء الدين في بعض الدول يحرمون ويحللّون البتكوين و العملات الرقمية، خصوصا علماء الدين العاملون لدي الدولة، انتشرت الكثير من فتاوي الايجاز وفقا لأجندات سياسية أو اقتصادية أو غيرها، كما سادت العديد من فتاوى التحريم

بموجب قرارات فوقية أو وفقا لأصول دينية بحتة.

آخر فتاوي التحريم ربما جائت من دار الإفتاء المصرية، التي أصدرت فتوى حول البتكوين مطلع السنة الجارية 2018، حيث أكد الدكتور شوقي علام – مفتي الجمهورية – أنه "لا يجوز شرعا تداول عملة "البتكوين" والتعامل من خلالها بالبيع والشراء والإجارة وغيرها، بل يُمنع من الاشتراك فيها؛ لعدم اعتبارها كوسيطٍ مقبول للتبادل من الجهات المختصة، ولِما تشتمل عليه من الضرر الناشئ عن الغرر والجهالة والغشِ في مَصْرِفها ومِعْيارها وقِيمتها، فضلًا عما تؤدي إليه ممارستُها من مخاطر عالية على الأفراد والدول"[1].

دار الإفتاء المصرية، حسمت في الأمر من خلال الحكم الشرعى فى التعامل بالبتكوين، بتحريمها لخطورتها على الأمن المجتمعى والاقتصادى، بناء على 10 أسباب:

1- عملة رقمية لامركزية وليس لها وجود فيزيائى ولا يمكن تداولها باليد.

2- تمثل اختراقا للأنظمة المالية المركزية للدول والبنوك المركزية.

3- تستخدم للهروب من الأجهزة الأمنية لتنفيذ أغرض غير قانونية.

4- تستخدمها عادة داعش وعصابات المخدرات وغسيل الأموال للإفلات من العدالة.

5- يتوافر فيها عنصر الغرر "النصب والخداع".

6- عملة إلكترونية بشكل كامل تتداول عبر الإنترنت فقط.

7- تمثل اختراقا لأنظمة الحماية والأمن الإلكترونى.

8- يتوافر فيها عنصر الجهالة.

9- لا يجوز البيع والشراء والتعاقد بها.

10- لا توجد هيئة تنظيمية مركزية تقف خلفها.

1- الموقع الرسمي لدار الإفتاء المصرية، http://www.dar-alifta.org

و كان من أول أسباب التحريم المذكورة في الفتوي هي أن البتكوين ليس لها شكل فيزيائي ملموس مثل الدولار. بمعنى أن هذه الوحدات الافتراضية غير مغطّاة بأصول ملموسة. ولكن السؤال هل الدولار نفسه، الذي أعطي كمثال هنا، له غطاء بأصول ملموسة؟

المعروف عبر تاريخ العملات في العالم أنه حتي عام 1971 كان يمكن تحويل الدولار إلي كمية معلومة من الذهب. و لكن جاء الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون في العام نفسه، وفي تحرك أحادي الجانب من الولايات المتحدة، وألغى ربط الدولار بالذهب. و منذ ذلك الوقت ليس للدولار غطاء سواء من الذهب أو الفضة أو أي شيء آخر، بل أن الدولار لا يحتاج في إصداره إلى أي شروط أو ضوابط!!

فهل نعلم كم دولار أصدرته أمريكا العام السابق؟ وكم دولار قيد التداول الآن؟ كيف يقررون كم دولار سيطبعون السنة القادمة؟ الإجابة على هذه الأسئلة و غيرها لا يعلمها إلا بعض الأشخاص الذين يعدون على الأصابع ويعملون في الحكومة الأمريكية، ولا يعلمها حتى كل أعضاء الحكومة، هؤلاء يتحكمون في الدولار بدون أية شروط أو ضوابط من أي نوع سواء كانت أخلاقية أو دينية أو سياسية أو إقتصادية.

فهل تجرأ أي شخص أو أية مؤسسة نقدية أو فقهية على طرح مسألة تحريم الدولار؟ أو حتى مجرد الدعوة إلى عدم اعتماد الدولار في عمليات التبادل؟

وبالتالي فإن العملات الرقمية ليست أكثر غموضا أو خطورة من العملات الورقية، وهذا ليس تبجيلاً أو تفضيلاً للعملات الرقمية على الورقية وقد جاء في الفتوى المصرية أن العملات الرقمية "سريعة التقلّب وشديدة الغموض ارتفاعا وهبوطا"، وكأن العملات الورقية ثابتة القيمة وغير معرضة لدرجات حادة من الهبوط والارتفاع، وقد شهدنا هزات قوية لهذه العملات الورقية كادت أن تبيد دولا بأكملها.

كما دعت الفتوى إلى "ضرورة عمل نسخ احتياطية منها من أجل صيانتها من عمليات القرصنة والهجمات الإلكترونية لفك التشفير"، في حين أن الواقع أثبت – بما لا يدع مجالا للشك – أن العملات الرقمية غير قابلة للنسخ على الإطلاق.

كما حملت الفتوى مسئولية الخطأ في التعامل مع البتكوين على "الشخص نفسه تجاه الآخرين"، وهذا الأمر يحسب في الواقع لهذه العملة، فعلي الأقل الذي يتعامل بالبتكوين يتحمل مسؤليته هو فقط في تعرضه للخسارة وضياع ماله، في حين أن العملات الورقية كالدولار واليورو مثلا، يتحمل هبوطها وارتفاعها شعوب ودول وشركات ضخمة تتعرض للانهيار والإفلاس والخسارة.

ومثل العديد من الفتاوى الأخرى، تضمنت فتوى الدار المصرية بعض المغالطات والأخطاء الناجمة عن جهل بماهية البتكوين والعملات الرقمية وكيفية عملها، وقد بينا في السابق أن أكبر ما يواجه المؤسسات الإفتائية في هذا الموضوع هو الجهل به.

- مؤتمر الدوحة للمال الإسلامي

في التاسع من يناير2018 انعقدت في العاصمة القطرية الدوحة، أشغال "المؤتمر الرابع للمال الإسلامي"، وسط حضورعدد كبير من خبراء المالية والاقتصاد والفقهاء والمهتمين بمجال المالية الإسلامية، المؤتمر الذي حضرنا جانبا منه، عُقد تحت عنوان "المستجدات المالية المعاصرة والبناء المعرفي" ونظم من طرف بيت المشورة للاستشارات المالية، وهو مؤسسة استشارية متخصصة في هذا المجال، وذلك بالشراكة مع مركز قطر للمال.

مؤتمر الدوحة للمال الإسلامي، الذي دأبت قطر على تنظيمه خلال السنوات الثلاث الماضية شهد نقاشات هامة وقدمت خلاله مجموعة من الأوراق البحثية حول التحديات التي تواجه المالية الإسلامية سواء كانت هذه التحديات فقهية قانونية أو متعلقة بالتكنلوجيا المالية.

كان موضوع العملات الرقمية حاضرا بقوة خلال المؤتمر سواء من خلال نقاشات الجانب الشرعي أو الجانب التقني، وقدمت عدة ورقات بحثية حول الموضوع، حيث تحدث عبد الستار أبو غدة رئيس الهيئة الشرعية لمجموعة البركة المصرفية عن هذا النوع من العملات، وأعطى تعريفا للعملات الرقمية وبين خصائصها وطرق تشغيلها وهل هي عملة أم سلعة؟ وأكد أبو غدة أن التراث الفقهي الإسلامي قادر على إيجاد الحلول للكثير من القضايا المعاصرة ومن ضمنها مسألة العملة الرقمية التي ما تزال غامضة سواء ما تعلق بالجهات المسؤولة عن إصدارها أو حقيقة آلية العرض والطلب فيها فإن الفقهاء ما يزالون بحاجة ماسة لمعرفة المزيد عن حقيقة هذه العملة حتى يتسنى لهم البحث في التأصيل لتحريمها أو إجازتها.

واعتبر الدكتور أبو غدة أن الإشكالية الفقهية في قضية العملات الرقمية لا ترد فيها نصوص واضحة التحريم لأنها إحدى القضايا المستجدة على الساحة لذلك من الأفضل استخدام المنع بدل التحريم.

أما في ما يتعلق بالجانب التقني المتعلق بالتكنلوجيا الرقمية وأهميتها، فقد قدم البروفسورالألماني فولكر نيهوس من معهد اينسيف في ماليزيا ورقة بعنوان: "Digital Finance Tools in Practice" تحدث فيها عن أهمية تكنلوجيا المعلوماتية في القطاع المالي واعتبر أن التكنلوجيا استخدمت في القطاع البنكي منذ حوالي نصف قرن، وتطورت الأدوات التكنلوجية تطورا مذهلا خلال العشرية الأخيرة وساهمت في تحسين أداء الكثير من البنوك والمؤسسات المالية.

وأشار البروفوسير فولكر إلى أهمية إدخال التكنلوجيا الرقمية إلى القطاع المالي ومساهمتها في تذليل بعض العقبات المتعلقة بسهولة الحصول على التمويل مثل التمويل الجماعي Crowd funding التى تمكن أصحاب المشاريع من الحصول على التمويل عبر منصات خاصة في الانترنت أنشأت لهذا الغرض، كذلك سهلت التكنلوجيا الرقمية

عملية الدفع الالكتروني Payment System حيث أصبحت عملية الدفع سهلة ومرنة وهذا ما زاد من فاعلية و كفاءة أداء المؤسسات المالية. أما فيما يتعلق بعملة البتكوين الرقمية فقد اعتبر فولكر أنها عبارة عن بيع خدمة تكنلوجية، معترفا بأنها تواجه تحديات كبيرة.

من جهته أكد الشيخ علي القره داغي الأمين العام للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين في تعقيبه على ما تمت إثارته حول موضوع العملة الرقمية بالقول إن العالم الإسلامي يجب أن لا يتخلف عن ركب التطور والنمو المتسارع الذي يشهده العالم اليوم، واعتبر بأن الفقه الإسلامي قادرعلى إيجاد حلول لكافة القضايا الشائكة التى تواجه المسلمين اليوم بما فيها العملة الرقمية، فالتراث الفقهي جم ووفير وقادرعلى التأصيل لقضايانا المعاصرة.

وأضاف أن المشكلة الجوهرية في العملة الرقمية هي المخاطر إضافة لصعوبة تصنيفها، فهل البتكوين عملة؟ أم سلعة؟ أم حق وأي نوع من الحقوق هي؟. ونتيجة لصعوبة الإجابة على هذه الأسئلة فقد اعتبر القره داغي أن البتكوين ليست عملة لأنها لا تحمل مواصفات العملة، وليست سلعة فهي لا تحمل مواصفات السلعة، لذلك فالعملات الرقمية بشكلها الحالي ليست مما يجوز التعامل به.

وحسب القره داغي هناك مجموعة من العوامل إذا توافرت فإنه يمكن الإستفادة من العملة الرقمية وهذه العوامل هي:

- أن تتبناها الدولة من خلال مؤسسة البنك المركزي بحيث تصبح عملة معلومة المصدر، وذلك ما يكسبها ثقة واعتبارا.

- أن تؤسس شركات استثمارية تشرف على هذه العملة وتبيعها كحصص للمستثمرين.

- أن تتبناها مجموعة من المصارف وتشرف على تسييرها وإدارة آلياتها.

ويعتبر مؤتمر الدوحة من أوائل المؤسسات التي طرحت للنقاش بصفة جماعية وحتى دولية حول مسائل التمويل الإسلامي والعالم الرقمي والمالية الإسلامية والأنظمة القانونية ، ومن خلال البحوث والنقاشات التي عرفها مؤتمر الدوحة خلص بيانه الختامي إلى جملة من الرؤى والتوصيات الهامة نلخصها فيما يلي:

– التحفظ على التعاملات الحالية للعملات الرقمية بسبب انتفاء الصفة القانونية عنها كعملات وعدم اعتراف السلطات الرسمية بها، وعدم تحقق المنفعة المعتبرة شرعا لاعتبارها سلعة أو أصلا ماليا، بالإضافة لما يتعلق بها من مخاطر كبيرة تعارض مقاصد الشريعة الإسلامية في حفظ المال.

– التوصية بمتابعة مستجدات موضوع العملات الرقمية، وحث العلماء والباحثين على الدراسات الشرعية والعلمية التقنية المتعمقة لوضع الأطر والضوابط الشرعية والاقتصادية حال تم الاعتماد القانوني لهذه العملات.

– طبيعة أدوات التمويل الإسلامي تمكنها من التكيف مع المستجدات المالية ومنها الاستعمالات الرقمية، فنوصي المؤسسات المالية الإسلامية بضرورة الاهتمام بالهندسة المالية لتطوير أدوات ومنتجات التمويل الإسلامي وانفتاحها على التكنولوجيا الرقمية بما يحافظ على سلامتها الشرعية ويعزز من دوريها في العالم الرقمي.

– دعوة الجهات المالية والحكومية للاستفادة من التقنيات الرقمية الحديثة لتوسيع نطاق الوقف وتطويره باستخدام التقنيات العلمية الرقمية في توثيق الأوقاف، وإطلاق منصات التمويل الجماعي للوقف.

– الدعوة لنشر ثقافة المال الإسلامي وسلوكياته الهادفة لترشيد السلوك الاقتصادي للمجتمع.

– توصية بتشكيل لجنة من التربويين والأكاديميين والعلماء المختصين وصناع التمويل الإسلامي لصياغة مناهج في المعاملات المالية وأخلاقياتها لطلاب المدارس، والسعي لإدراجها ضمن المساقات التعليمية[1].

1- أنظر الموقع الرسمي لمؤتمر الدوحة الرابع للمال الإسلامي،البيان الختامي،يناير 2018، https://ifcdoha4.com/

بعد انتهاء أشغال "المؤتمر الرابع للمال الإسلامي" في الدوحة بأيام قليلة، عبرت قطر على لسان الشيخ عبدالله بن سعود آل ثاني، محافظ مصرف قطر المركزي، عن نيتها في "إصدار عملات افتراضية رقمية، إذا كانت الفرصة متاحة لذلك، وأن تتوافر مقومات طرحها في السوق". وقال الشيخ عبدالله على هامش محاضرة ألقاها في جامعة كارنيجي ميلون، أن العملات الرقمية تسهل المدفوعات والتجارة الإلكترونية، ووصفها بأنها إحدى العملات المهمة المستقبلية التي يتم تداولها عالميا بهدف تسهيل المعاملات الإلكترونية . كما أوضح "لم نتخذ أية مبادرة في هذا الأمر،ولن نركز على عملة افتراضية واحدة، بل إرساء أفضل الممارسات لمثل هذا النوع من العملات..وليس لدينا مانع في أن تكون هناك عملة رقمية من خلال النظم والتشريعات التي تنظم تداولها بشكل قانوني، وهو أحد أهدافنا في استراتيجية المستقبل، وذلك لأهمية العملة الرقمية"[1].

وشدد الشيخ عبدالله على أهمية التكنولوجيا المالية في تنفيذ الاستراتيجية الجديدة لـ "مصرف قطر المركزي"، والتي تم إطلاقها مؤخرا من أجل إنشاء منافذ للتكنولوجيا المالية، مؤكدا التزام دولة قطر بالاستثمار في التكنولوجيا المالية، خاصة وسط نجاح العديد من المبادرات التي طرحها رواد الاعمال في مجال التكنولوجيا المالية.

وأوضح المحافظ محدودية الاستثمار في التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الاوسط حيث تصل نسبتها إلى نحو 0.1% من استثمارات التكنولوجيا المالية في العالم، مؤكدا على ضرورة استخدام الابتكار المالي في جعل العمليات المالية في شكل رقمي وآلي مما سيعزز من إتاحة الفرصة للقطاع المالي بالوصول إلى العملاء والمستثمرين من كافة الفئات بشكل سهل وبتكلفة أقل.

1- طوخي دوام، المصرف المركزي يدرس العملات الإفتراضية، جريدة "الراية" القطرية، الملحق الاقتصادي، العدد: 13038، ص8، 17/1/2018

وبحسب الخطة الاستراتيجية الثانية لتنظيم القطاع المالي (2017-2022) التي أطلقها مصرف قطر المركزي[1]، فإن هناك تزايد ملحوظ لأهمية التكنولوجيا المالية، ويأتي ضرورة تعزيز الآليات القوية للأمن السيبراني، كي لا تضيع فوائد التكنولوجيا المالية.

ويتطلب هذا الأمر مستوى معيناً من الاستعدادات في العديد من المجالات ومنها الحوكمة السيبرانية مثل فهم وتحليل التقنيات السيبرانية والوقائع الأمنية بشكل أفضل والشراكات الأمنية مثل ضمان الشراكات الأمنية الموثوقة بين مختلف مكوّنات النظام المالي، بالاضافة إلى ترسيخ مقوّمات الثقة مثل استخدام المعاملات الموثوقة الكاملة كتقنيات "البلوك تشين".

من جانبه أصدر "منتدى الاقتصاد الإسلامي"، وهو مجموعة علمية متخصصة، أسسها الشيخ محمد خالد حسني من باكستان، وتضم بين أعضائها علماء وخبراء ومهنيين واقتصاديين وأكاديميين وباحثين ومستشارين ومدققين شرعيين..أصدر هذا المنتدى بيانا[2] بشأن مشروعية التعامل بالعملة الافتراضية بتكوين، عرّف فيه بهذه العملة، وتناول الجواب عن الأمور التالية:

- هل البتكوين نقد سلعي، أم نقد ائتماني، أم حق مالي، أم سلعة أم منفعة؟
- هل البتكوين ذات قيمة تبادلية لو لم يكن بالإمكان تحويلها إلى نقود حكومية؟
- ما العلاقة بين تقنية "بلوك تشين" وبالتكوين؟
- هل البتكوين عملة أم نقد؟
- ما مصدر النقدية أو الثمنية في البتكوين؟
- ما العلاقة بين البتكوين والمعاملات غير المشروعة؟

1- الموقع الرسمي لمصرف قطر المركزي، الخطة الاستراتيجية الثانية لتنظيم القطاع المالي:
http://www.qcb.gov.qa/Arabic/AboutQCB/Documents/Strategic_Plan_Book_AR.PDF
2- إبراهيم الوزاني، بيان منتدى الاقتصاد الإسلامي بشأن مشروعية البتكوين (Bitcoin)، موقع "هوية بريس"، 13 يناير 2018

وأوضح البيان الأوصاف الفنية للبتكوين (ماهية، إصدار، تقنية بلوكتشين، المصادقة والتنقيب، تقنين، الكمية المحدودة، الاستخدامات والانتشار، مجموعات التنقيب، محافظ البتكوين، منصات التداول، مخاطر).

كما أورد البيان قول المجيزين وقول المحرمين المانعين، وناقش كلا الرأيين.

وخلص في الأخير بملاحظات ختامية، جاءت كالتالي:

- هذا البيان خاص بالبتكوين، ورغم التشابه بين العملات الرقمية المشفرة (على سبيل المثال: Bitcoin، Ripple،Ethereum) غير أن بينها فروقا لا بد من النظر في أثرها على الحكم الشرعي.

- تتنوع الشروط التعاقدية لتشكيل مجموعات التنقيب، ولذا فإنه ليس من الممكن تكوين رؤية شرعية موحدة تجاه هذا النوع من الخدمات، وإنما يجب النظر في العقود الخاصة بكل مزود لهذه الخدمات بشكل مستقل. ويوصي المنتدى باستكمال مناقشة هذه الخدمات. ويسري ذلك أيضا على محافظ البتكوين، ومنصات التداول.

- إن جواز تداول بتكوين بشروطه -بناء على القول الأول- لا يعني تشجيع المسلمين على الاستثمار أو المتاجرة أو المضاربة بالبتكوين، وذلك نظرا لما في ذلك من مخاطر تتمثل بتأرجح أسعار البتكوين مقابل العملات المحلية.

- لماذا تأخر فصل العلماء في قضية البتكوين؟

بعد أكثر من عشر سنوات على ظهور عملة البتكوين، لا أحد يمكنه أن يدرك إلى أين وصل حجم التداول في سوق العملات الرقمية، وبمشاركة عدد كبير من الشباب من داخل الدول العربية والإسلامية، قبل أن تتفطن مؤسسات الفتوى الشرعية بأنها بصدد مواجهة "نازلة" فقهية، وتقرر بحث الموضوع بهدف الحكم عليه في النهاية.

لا يهمنا في هذا الباب طبيعة الأحكام الصادرة، بقدر ما يهمنا الأسباب الكامنة وراء كل هذا التأخير في التكيف مع ما يهم الأمة في اقتصادها ورزقها ودين شبابها.

وفي الوقت الذي كانت فيه دار الإفتاء المصرية، كمؤسسة رسمية، سباقة إلى إصدار حكمها بتحريم البتكوين بعد أكثر من ثمان سنوات من ظهورها، كانت بعض المواقع تتسابق لإصدار أحكامها جملة واحدة ولكن من دون تحليل وتمحيص، ومن دون استشارة أهل الاختصاص في مسائل الكترونية معقدة للغاية، تتجاوز إدراك بعض المشايخ والعلماء وفقهاء الدين.

وقد يكون هذا الأمر هو السبب الرئيسي في تأخر الإعلان عن الموقف الشرعي حيال البتكوين وأخواتها، فكما أسلفنا يعتبر الجهل والغموض الذي يكتنف تداولات العملة الافتراضية أحد أخطر الأمور في تحديد طرق ووسائل التعامل معها. لكن في نهاية الأمر لا يمكن لهذا التأخير أن يحمل أي منطق تبريري لعشرية كاملة من الزمن.

الفصل الثالث: مستقبل ومصير البتكوين والعملات الرقمية

في الوقت الذي نتساءل فيه نحن عن مشروعية البتكوين، وما إذا كان تداولها والتعامل بها حلال أم حرام، تطفو أسئلة أخرى على سطح الاقتصاد العالمي بشأن مستقبل هذه العملة، خاصة بعد نهاية إنتاجها حيث إنها محدودة بواحد وعشرين مليون بتكوين؟ حيث تم حتى أواخر أبريل 2018 تعدين 17 مليون من أصل 21 مليون عملة بيتكوين.

وعموما، فإن عمل البتكوين يطرح العديد من الأسئلة:

ما هو مستقبل بتكوين والعملات الافتراضية الأخرى التي يوجد منها المئات؟ أو بالأحرى ما هو مستقبل العملات الورقية في ظل تطور العملات الرقمية؟ ما هو أثر انفتاح المجال للمبرمجين لإنشاء أي عملة؟ وماذا سيحدث لو ظهر فك للتشفير الذي تمت برمجة هذه العملة به؟ والسؤال المحير بالنسبة للبعض: هو ماذا بعد أن تكون بتكوين قد بلغت هدفها وأنتجت 21 مليون بتكوين؟ هل سينتهي وجودها؟

ومن الناحية الدينية ما هو أثر الاغتناء وبناء الثروات من لا شيء أو من شيء يعد مجهولا؟ وهل يجوز شرعا أن تحول أرصدة الوصايا والأوقاف والأيتام والأموال الخيرية إلى العملة الافتراضية؟

كيف ستتعامل الدول التي حرّمت البتكوين مثلا، فيما إذا أصبحت هذه العملة عملة دولية معترف بها في التبادلات التجارية والنقدية الدولية؟

وضمن هذه التساؤلات يبرز السؤال الأكثر عمقا – في تقديرنا – وهو هل نحن مقبلون على نظام عالمي نقدي جديد؟

من المرجح أن يؤدي التوسع في الاعتماد على العمات الإلكترونية وتقنية البلوك تشين

إلى إحداث تحولات جذرية في النظام النقدي العالمي، بحيث تصبح التدفقات المالية أكثر سرعة من أي وقت مضى.

ومما قد يزيد من تأكيد هذا التوجه، والمثير للدهشة فعلا هو عدد الشركات التي تحمل العلامات التجارية الكبرى والتي أعلنت قبولها التعامل بالبتكوين كوسيلة للدفع، ومن بين هذه الشركات نذكرعملاق التكنولوجيا مايكروسوفت، ومنصة حلول الدفع باي بال، وشركة أوفرستوك، وشركة ديش نيتورك التلفزيونية الفضائية، وشركة إكسبديا الشهيرة في تنظيم الرحلات وحجز الفنادق عبر الإنترنت، وشركة ساب واي المتخصصة في المطاعم، ومؤسسة ويكيبديا الموسوعة الحرّة الأكبر على شبكة الإنترنت، وشركة ديل للكومبيوتر،وشركة لامبورجيني للسيارات وأيضا بورشه التي ستكون أول شركة سيارات تستخدم تقنيات البلوكشين.. وغيرها من الشركات الكبرى المعروفة.

كثير من المتفائلين يعتقدون أن التطور الطبيعي للنظام النقدي الرقمي سيجبر البنوك المركزية فى العالم على القبول بعملة إفتراضية مثل بتكوين أو غيرها و هو إحتمال لا يزال قائما، لكن ذلك لن يكون بالسهولة المتوقعة، و هو ما تم ترجمته مؤخراً بقرار هيئة الأوراق المالية و البورصات الأمريكية التى رفضت إنشاء صندوق إستثمارى لتداول البتكوين، الأمر الذي شكل ضربة لأحلام المتعاملين فى تلك العملة.

- بتكوين المجهولة لتبييض الأموال السوداء

تشير العديد من التقارير إلى أن العملات الافتراضية أو الرقمية أصبحت أداة سرية لتبييض المليارات سنويا حول العالم، وعلى نطاق واسع جعلت شبكات تجار المخدرات والجماعات المتطرفة تبدأ فعليا الاستفادة من ميزاتها بشكل كبير.

وفي تقرير لوكالة أنباء الأناضول التركية[1]، تشير التقديرات إلى أنه يتم سنويا تبييض حوالي 3.4 إلى 4.5 مليارات يورو (4.4 ـ 5.8 مليارات دولار) من الأموال السوداء في

1- وكالة أنباء الأناضول، العملات الإفتراضية أداة سرية لتبييض المليارات سنوياً حول العالم، فبراير 2018.

الفعاليات التمويلية الدولية غير المشروعة، عبر استخدام مختلف العملات الافتراضية أو الرقمية. فعلى الرغم من أن "بيتكوين" تعتبر واحدة من أبرز العملات الافتراضية التي عرفت خلال الآونة الأخيرة، إلا أن الجهات المختصة وثقت مع نهاية 2017، وجود ألف و367 نوعا من العملات الرقمية المتداولة في الأسواق العالمية، بقيمة سوقية تتجاوز 500 مليار دولار.

وتبذل قوات الشرطة الأوروبية "اليوروبول"، قصارى جهدها لوقف فعاليات العملات الافتراضية، لكنها تجد صعوبة كبيرة في ذلك وتعاني بسبب عدم قدرة البنوك المركزية على التحكم بحركتها، لأنها لا تخضع لسيطرة الحكومات والبنوك المركزية، كالعملات التقليدية.

وبحسب توقعات اليوروبول، فإن نحو 113 مليار يورو (146.9 مليار دولار) من الأموال السوداء يتم تداولها في الأسواق الأوروبية سنويا، وإن 3 إلى 4 بالمائة من هذه الأموال يتم تبييضها عن طريق العملات الافتراضية[1].

وبشأن علاقة بتكوين والعملات الرقمية عموما بالجماعات الإرهابية والتنظيمات المتطرفة، يبرز تقرير مؤسسة "راند" الصادر في ديسمبر 2015 حول "تأثيرات العملة الافتراضية على الأمن القومي"[2]، بصورة تثير العديد من المخاوف وتضفي غموضا أكثر حول هذا النوع من العملات الذي يجتاح عالم الاقتصاد والمال، حيث يتحدث التقرير عن "تهديدات الفاعلين من غير الدول"، ويبحث في الجدوى من قيام جهات فاعلة غير حكومية بزيادة نفوذها السياسي والإقتصادي عن طريق نشر عملة افتراضية، لاستخدامها في العمليات الاقتصادية العادية. ويتحدث التقرير عن البتكوين على وجه الخصوص، من خلال طرح ثلاث أسئلة:

1- تقرير وكالة الأناضول، مرجع سبق ذكره.

2- Joshua Baron and others, National Security Implications of Virtual Currency, (USA: The RAND Corporation, December 2015).

– ما الفائدة السياسية والاقتصادية من اقدام جهة فاعلة غير حكومية من نشر عملة افتراضية؟

– كيف يمكن لحكومة أو منظمة أن تنجح تقنيا في تعطيل نشر عملة افتراضية من قبل جهة فاعلة غير حكومية، وما هي درجة الإلمام الإلكتروني المطلوبة؟

– ماهي القدرات الإضافية التي تصبح ممكنة عندما تُستخدم التكنولوجيا المستعملة في تطوير العملات الافتراضية وتطبيقها لأغراض أوسع نطاقا من العملة؟

وتشير "راند" إلى أن بحثها موجه لفائدة صانعي السياسات المهتمين بمسائل التكنولوجيا ومكافحة الإرهاب والاستخبارات ومسائل إنقاذ القانون وللباحثين في العملة الافتراضية والأمن القومي. وهو بحث برعاية مكتب وزير الدفاع الأمريكي.

وينوه التقرير إلى أن إصدار العملات البديلة لا يأتي في جميع الأحوال كوسيلة للتمرد أو الانفصال، وإنما قد تشكل أحد سُبل الاحتجاج ضد سياسات الحكومة.ويتطرق التقرير إلى استخدامات الفاعلين من غير الدول للعملات الافتراضية في الأغراض الإجرامية أو النشاطات السياسية. وتتمثل أحد الاستخدامات الإجرامية للعملات الافتراضية في طلب الفدية، حيث يقوم مجرمو الإنترنت بتشفير بيانات الضحية والإفراج عنها بعد الدفع باستخدام العملة الافتراضية، والتي غالبا ما تكون "بيتكوين".

ويرى معدو التقرير أن استخدام الفاعلين من غير الدول للعملات الافتراضية بشكل خاص كعملات بديلة بهدف تعزيز سلطاتهم السياسية والاقتصادية، يواجه العديد من التحديات من بينها:

– نقص المهارات وضعف البنية التحتية، حيث إن العملات الافتراضية غالبا ما تجتذب الفاعلين من غير الدول في الدول النامية وتلك التي تعاني غالبا اضطرابات داخلية.

– قد تكون العملات الافتراضية، مثل "بيتكوين"، أكثر عُرضة للهجمات اليبرانية والتي تتم غالباً من خلال خصوم أكثر تطورا.

– الافتقار للقواعد التنظيمية، حيث إن القواعد النقدية التي تقوم عليها العملات الافتراضية تحتاج إلى أن تكون محددة ومتفق عليها، وتتضمن هذه القواعد تحديد خصائص هذه العملات وكيفية تأمينها.

– الافتقار للموثوقية، في البداية تميل ثقة المستخدمين في العملات الجديدة إلى أن تكون منخفضة، حيث يحتاج المستخدمون إلى وقت التأقلم مع العملة والتحقق من سهولة استخدامها.

و ينوه التقرير إلى أن العملات الافتراضية قد لا تمثل حاليا البديل المفضل لدى المتمردين المتورطين في الصراعات والحروب الأهلية، مشيرا إلى إخفاق تجارب بعض أنصار الحركات الانفصالية في دول مثل سكوتلندا، والتي حاولت تبني هذا البديل من خلال لجوئهم لاستخدام العملات الافتراضية مثل "سكوتكوين" ولكنها لم تجد تأييداً ودعما شعبيا.

ومع ذلك، يتوقع التقرير أن تكون العملات الافتراضية هي الخيار المفضل للعديد من الجماعات الانفصالية والإرهابية في المستقبل القريب، وذلك على الرغم من وجود عدد من الصعوبات في الاعتماد عليها كبديل للعملات الورقية وغيرها.

ولكي يتم تفادي التأثيرات السلبية لاستخدام الفاعلين من غير الدول للعملات الافتراضية، يُوصي الباحثون أجهزة الأمن القومي الأمريكي بمحاولة فهم كيف يقوم هؤلاء الفاعلين باستغلال هذا النوع من العملات، وآليات توظيفهم لها، من خلال التركيز على دراسة القضية من جميع أبعادها.

- مخاطر وتأثيرات البتكوين على الاقتصاد العالمي

يشكل الغموض الذي يكتنف تداولات العملة الافتراضية، مصدر القلق الأول للدول من استخدامها في عمليات غير مشروعة، مثل تسهيل عمليات تحويل الأموال للإرهابيين، أو تسهيل عمليات "غسل الأموال" ونقلها بين الدول تحت ذريعة الاستثمار بمثل هذا النوع من الأدوات التي لم تلق بعد رواجا عاما بعد أو قبولا رسمياً لدى الجهات الرقابية بالدول الخليجية والعربية.

هذا على مستوى الدول أما على مستوى الأفراد، فسعر البتكوين عادة ما يتعرض للتذبذب بسبب الهجمات الإلكترونية وانتشار الفيروسات الخطيرة وإغلاق متاجر كبيرة تبيع البتكوين. لكن المشكلة تبرز بأكثر حدة عندما نعلم أنه خلال الأزمات لا يوجد جهة محددة يمكن رفع الشكاوى إليها أو مطالبتها بالتعويضات.

ولأن شبكة البتكوين هي شبكة مفتوحة يمكن لأي مبرمج أن يقترح أو يطور أو يعدل على البرنامج الذي يعمل عليه المتداولون للعملة والمنتجون لها، فإن التعامل بها ينطوي على مخاطر كبيرة لا تتحملها أية جهة، لأنها في النهاية عملة غير معترف بها من معظم دول العالم والمصارف العامة والمركزية.

وللمحاولة التحكم في مسألة التعامل بعملة البتكوين، خاصة في الدول التي أصدرت قرارات وأحكام بمنعها أو تحريمها، تحركت بعض البنوك في بعض الدول العربية بإبلاغ الوزارات المعنية عن خروج أموال بالملايين من حسابات مصرفية لعملائهم لحساب شركات غير معلومة أنشطتها، وبنفس الوقت دخول مئات الملايين أيضا إلى حسابات عملاء آخرين.

كما قامت الجهات الأمنية بمراقبة بعض الأشخاص والعائلات بعدما رصدت أن بعض العائلات بدأت تظهر عليهم مظاهر الثراء الفاحش، حيث السيارات الفارهة والفلل والقصور بشكل مبالغ فيه خلال أشهر قليلة.

ولا يقتصر الأمر طبعا على بعض الدول العربية والإسلامية، حيث بدأ الجدل والشك يتسرب حتى في بعض البلدان الأوروبية، على غرار بريطانيا، أين وصلت شعبية البتكوين إلى ذروتها عندما قام شخص في بريطانيا بتحقيق 42 مليون جنيه استرليني في أقل من عام، وباستثمار لم يتعد 1000 جنيه استرليني. وحتى الآن لم تجد السلطات البريطانية أي سند قانونى يتيح لها إيقاف هذا الشخص أو غيره، خاصة وأن هناك شخصيات مرموقة تشتري وتبيع هذه العملة التي يصل الربح بالتداول عليها حتى 30% شهريا.

ووفق هذه المخاطر، لم يكن من الممكن إقناع المؤسسات المالية في الشرق الأوسط، خصوصا في منطقة الخليج العربي، بفوائد العملة الإلكترونية بتكوين عند ظهورها في أوائل 2009، لاسيما أن التعامل المالي في هذه المناطق كان مقتصرا على البنوك التقليدية والتعاملات النقدية. ولكن مع مرور الوقت بدأت بعض الدول في المنطقة بوضع البتكوين على سلم أولوياته كمستقبل للتمويل ولكن بحذر شديد.

وأعلنت إمارة دبي إنها تسعى إلى أن تصبح أول مدينة "بلوكشين" في العالم بحلول 2020، لتكون الأولى في استخدام خدمات التكنولوجيا المصرفية في الشرق الأوسط، بهدف خفض كلفة تجهيز الوثائق من خلال التخلص من المعالجات اليدوية للإقامة ووثائق جواز السفر والتأشيرات، وتحسين العمليات الحكومية والصرافة الإسلامية من طريق نقل الأوراق الحكومية الدولية إلى البلوكشين[1].

وأكدت وكالة "إس آند بي غلوبال للتصنيفات الائتمانية" في تقرير حديث، أن التكنولوجيا المالية في منطقة الخليج ستغير طريقة عمل هذه البنوك مع مرور الوقت، وستدفع بعض البنوك في المنطقة إلى إدخال تغييرات على عملياتها من خلال زيادة الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية، وخفض عدد الفروع، وإعادة هيكلة

1- دلال أبو غزالة، النظام المصرفي الخليجي يدخل "البلوكشين" ، "والبتكوين" صحيفة "الحياة"، أكتوبر 2017.

الموظفين.ولاحظت المؤسسة العالمية، أن بعض المصارف في المنطقة بدأ يدرك حجم الأخطار والفرص التي تفرضها التكنولوجيا المالية، وقام بوضع الإجراءات اللازمة للتكيف مع الحقائق الجديدة في بيئته التشغيلية[1].

إن الهدف من إصدار البتكوين كان تمكين المتسوّقين في العالم الافتراضي من التعامل بوسيلة نقدية مقبولة من الجميع، وتبين أن الإقبال عليها كان هائلا، ما دفع بعض المؤسسات والأفراد في منطقة الخليج إلى ركوب الموجة واعتمادها آلية استثمارية. ولكن ارتفاع سعرها باستمرار على مدى السنوات الأخيرة أرغم دولا إلى حظرها، كما دفع دولا أخرى إلى التريث في التعامل بها، وتشجيع مؤسسات استشارية ومحللين ماليين على ضرورة عدم التسرع وتقصي الحقائق وإجراء بحوث علمية للاستفادة من بتكوين وغيرها من العملات الرقمية، ولكن بتوخي مخاطرها وتجنب أزماتها.

1- دلال أبو غزالة، نفس المرجع.

خاتمة

مهما قيل عن إيجابيات وسلبيات العملات الرقمية عموما، والبتكوين بشكل خاص، فإن دولة مهيمنة سياسيا واقتصاديا وعسكريا مثل الولايات المتحدة الأمريكية، لا يمكنها أن تسمح - كقوة عظمى - بهيمنة أي عُملة مهما كانت ورقية أو رقمية على عملتها الرئيسية الدولار كعملة أولى للتبادل التجارى العالمى.

وعليه فإن الاقتصاد الأمريكي سيحتاط لكل المحاولات، وسيبحث حتما عن آليات لربط البتكوين بالدولار، أو ربطها عموما بالاقتصاد الأمريكي. وما عدا ذلك فأمريكا ستحارب من أجل الحفاظ على سيطرتها على الاقتصاد العالمي.

أما بالنسبة للعالم العربي والإسلامي فهو مُجبر- للأسف- ومن الآن، على البحث عن مكنزمات جديدة للتكيف مع هذا النظام النقدي الجديد في شكله الرقمي، سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى المؤسسات من بنوك ووزارات ومراكز بحثية.

وأما ما يتعلق بمؤسسات إصدار الفتاوى، الرسمية منها وغير الرسمية، فهي مطالبة باجتهادات فقهية على أعلى مستوى، ومطالبة بإرساء آليات جديدة للتعاطي مع المستقبل الذي سيسيطر عليه حتما العالم الرقمي.

العالم يتغير بوتيرة سريعة، وبشكل يفترض أن يكون لدينا الجاهزية الكاملة للتكيف مع متغيراته، ففي ظل هذا التطور الرقمي الرهيب، الذي أباح للفرد بأن ينتج عملته بنفسه، يجب علينا إعادة النظر في نواح عديدة من حياتنا الاقتصادية، بما يتناسب مع قدراتنا ومعتقداتنا، وإلا فإن منطقتنا ستتحول إلى مجرد مصنع للنفايات الإلكترونية.

إن انتشار التعامل بالعملات الرقمية بين الأفراد والمؤسسات، واعتراف العديد من الشركات الكبرى بالعملات الرقمية وإقرارها بتداولها، واستعداد بعض الدول لدخول المغامرة الإلكترونية وعزم البعض الآخر على عدم التراجع عن خياراتها الرقمية سواء ما تعلق بالعملة أو غيرها..كل هذا ليس نتيجة لمسار ما، بقدر ما هو مقدمة لمسار جديد. فالمستحدثات التكنولوجية المشفرة ستغير كليا المعاملات المالية والصفقات الاقتصادية في العالم.

عام 1944 وبعد مؤتمر بريتن وودز، تقرراعتبار الدولار عملة مرجعية عبر العالم، وتم ربطه بالذهب وجعله أساسا للمعاملات التجارية بنسبة تذبذب لا تتجاوز 1%، إلى أن جاء الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون عام 1971 وفك هذا الارتباط وضبط الدولار على وتيرة أسعار البترول في نظام نقدي سمي آنذاك بنظام البترودولار.

اليوم، بعدما انهار البترول، وصعدت الطاقات المتجددة، وتقدمت الطاقة النووية، لم يعد هناك مكان للصدفة، يتم التجهيز لشيء ما، قد يكون الأمر متعلق مبدئيا باستبدال العملات الورقية بعملات رقمية، حيث يتضح ذلك جليا عند القوى الاقتصادية الكبرى..الولايات المتحدة، الصين، ألمانيا، بريطانيا، اليابان..وهي الدول التي يتردد فيها صدى العملات الرقمية أكثر من غيرها. بل أن الولايات المتحدة بدأت فعليا في السعى إلى استبدال آلية ارتباط الدولار والأخذ بمورد آخر. في حين أن دول البريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا) فقد أنشأت مصرفا يكون الذهب فيه هو الاحتياطي النقدي لمنافسة صندوق النقد الدولي الذي لم يتوقف في الفترة الأخيرة عن الدعوة لإقامة إصلاحات هيكلية في ما يخص العملة المرجعية للأسواق. هذا يعني إجراء تغييرات عميقة على مستوى النظام النقدي والقيام بإصلاحات مالية جذرية .

العالم يمر بمرحلة تحول كبرى، وأتوقع أن العملات الرقمية سيكون لها دور حاسم و كبير خلال الفترات المقبلة في مسارات الاقتصاد العالمي، على الرغم من أنها لحد الآن،

ورغم كل هذا الزخم من الاستثمار والأموال، لا تزال مشروعا تجريبيا. أما البتكوين، التي لن تنتهي طبعا بانتهاء تعدينها كما - يُهيأ للبعض- فقد تصبح عملة المستقبل في ظرف وجيز، قياسا بالتغيرات الحاصلة حاليا، ولكنها لن تُصبح عملة كاملة ومقبول إلا بعد أن يتم "تقنينها" محليا ووضع المسارات المناسبة لها فى النظام النقدي العالمي الجديد، الذي أعتقد أنه بدأ فعليا مرحلة التشكُل..فاستعدوا.

المراجع

1- حواس سلمان محمود، النقود في التاريخ الإسلامي، مجلة الوعي الإسلامي، الكويت،مارس 2018، http://www.alwaei.gov.kw

2- تشابوروخا كوسيمبا ، موقع ذي كونفرسيشن، "أصل المال..متى بدأ البشر باستخدام القطع النقدية؟ رابط مقال بالانجليزي:
https://theconversation.com/when-and-why-did-people-first-start-using-money-78887

3- Nafis Alam &Graham Kendall - www.theconversation.com
https://theconversation.com/now-that-bitcoins-are-worth-more-than-their-weight-in-gold-is-it-time-for-central-banks-to-make-their-own-73984

4- أماني عايد، تعرف على العملة الالكترونية بيتكوين..الحاضر والمستقبل،مايو 2017، http://www.wataninet.com

5- مقال بعنوان "أهم مراحل التطور في تاريخ العملات الرقمية"، شركة أرقام الاستثمارية، ديسمبر 2017، www.argaam.com

6- موقع ويكيبيديا، مقال بعنوان: البتكوين.

7- الإمام محمد محمود ،العملة الرقمية "بيتكوين" : هل هي فقاعة اقتصادية؟، موقع إسلام اونلاين، نوفمبر2017، https://islamonline.net/23540

8- عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، النقود الإسلامية ، كما ينبغي أن تكون ، مجلة

الاقتصاد الإسلامي ، المجلد العاشر ، جامعة آل البيت،عمان ، الأردن

9- ليث الغول،هل البتكوين حلال شرعًا بموجب شرائع الإسلام؟، سبتمبر 2017، https://arabbit.net

10- هيثم بن جواد الحداد، حكم التعامل بالعملة الإلكترونية المشفّرة: (البتكوين) وأخواتها، يناير 2018، موقع "موسوعة الدرر السنية"، https://dorar.net/

11- طوخي دوام، المصرف المركزي يدرس العملات الإفتراضية، جريدة "الراية" القطرية، الملحق الاقتصادي،العدد: 13038، ص8، 2018/1/17

12- إبراهيم الوزاني، بيان منتدى الاقتصاد الإسلامي بشأن مشروعية البتكوين (Bitcoin)، موقع "هوية بريس"، يناير 2018

13- سامي عبدالله المغلوث، العملات النقدية المستخدمة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، والخلفاء الراشدين"، مجلة الخفجي، ربيع الآخر 1420هجرية، يوليو 1999.

14- جون كينث جالبريت، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، "تاريخ الفكر الاقتصادي.. الماضي صورة الحاضر"، عالم المعرفة ، الكويت، عدد 261، سبتمبر 2000.

15- ريهام المستادي، تاريخ النقود.. من المقايضة إلى الإسورة الإلكترونية، مجلة سيدتي، جدة،أكتوبر 2017.

16- خالد أرناؤوط، بتكوين..العملة القادمة لتغير العالم، بوابة "بلوك تشين هارت" (باللغتين العربية و الإنجليزية)، أغسطس 2017.

17- Dominic Frisby ,Bitcoin: The Future of Money ?, Paperback , 1 Nov 2014.

18- Christian Newman, Bitcoin From Beginner To Expert: The Ultimate Guide To Cryptocurrency And Blockchain

/ISLAMONLINE /ISLAMONLINE_NET

@ISLAMONLINE /ISLAMONLINE

islamonline.net/apps

T : +974 444 57888 F : +974 445 67766 P.O.Box : 22212 Doha-Qatar
Email : info@islamonline.net Web : balaghcs.org

Al-Balagh Cultural Association